وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
الميدان: علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية / الشعبة: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد كمي

المورد البشري محددا للنمو الاقتصادي دراسة قياسية لبعض الدول العربية

من اعداد الطالبة:
عبد الله خديجة

تحت اشراف الاستاذ:
أ.د. جلولي محمد

أعضاء لجنة المناقشة :

الدكتور :..... بومدين محمد الأمين .....أستاذا رئيسا

الدكتور :..... جلولي محمد .....أستاذا مشرفا

الدكتور :..... بن سكران بودالي .....استاذا ممتحن

السنة الجامعية: 2023 / 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقديـــــــر

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم :"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

صدق الله العظيم

الحمد لله على إحسانه و الشكر له على توفيقي و أشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشانه و أشهد ان سيدنا و نبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وسلم .

بعد شكر الله سبحانه و تعالى على توفيقه لي لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر الى من شرفني بإشرافه على هذا العمل " الأستاذ الدكتور جلولي محمد " كما أتوجه بخالص الشكر و التقدير إلى كل من ساعدني من قريب او من بعيد على انجاز و اتمام العمل.

"رب أوزعني ان اشكر نعمتك التي أنعمت علي و على ولدي و ان اعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ".

إهداء

إلى والدي ..... دوما.

إلى والدتي .....حبا و صونا.

إلى أسرتي .....و اصدقائي ....

إلى أساتذتي ....إخلاصا و دعما

و إلى كل من دعمني ولو بكلمة .

و إلى كل من يحبني دون مقابل.

عبد الله خديجة

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
✓ **الإهداء**	
✓ **الشكر**	
✓ **قائمة الجداول**	
✓ **قائمة الأشكال**	
✓ **قائمة الملاحق**	
✓ **مقدمة عامة**	
الجانب النظري	
تمهيد	05
المبحث الأول : رأس المال البشري: إطار مفاهيمي	07
المطلب الأول : مفهوم رأس المال البشري	07
المطلب الثاني : أهمية رأس المال البشري	12
المطلب الثالث : مؤشرات قياس رأس المال البشري	13
المبحث الثاني : الأدبيات الخاصة بدور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي	17
المطلب الأول : النموذج النيوكلاسيكي The Neoclassical Growth Model	18
المطلب الثاني : نماذج النمو الداخلي The Endogenous Model Of Growth	19
المطلب الثالث: العوامل الواقعية المؤكدة لدور المورد البشري في النمو الاقتصادي	23

المبحث الثالث: رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الوطن العربي	24
المطلب الأول : وضعية راس المال البشري في الوطن العربي	24
المطلب الثاني : سبل الاستفادة من رأس المال البشري العربي	28
المطلب الثالث : عرض وتحليل الدراسات السابقة في الموضوع	31
خاتمة الفصل	40
الجانب التطبيقي	
تمهيد	42
المبحث الاول: الاطار المنهجي للدراسة	43
المطلب الاول: : منهجية الدراسة ، مجتمع الدراسة وعينة.	43
المطلب الثاني : متغيرات الدراسة	44
المبحث الثاني :التحليل الوصفي	48
المطلب الاول: تحليل متغير نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي GDPf	48
المطلب الثاني : تحليل متغير عدد السكان Population	49
المطلب الثالث: تحليل متغير اجمالي متوقع العمر عند الميلاد LEBt	50
المبحث الثالث: الدراسة القياسية	51
المطلب الاول: : تقدير نماذج بانل الثلاثة	51
المطلب الثاني: مشاكل القياس .	57
المطلب الثالث: مناقشة النتائج	60

خلاصة الفصل	62
الخاتمة وأهم النتائج	65
قائمة المصادر و المراجع	68
الملاحق	73
ملخص	86

قائمة الجداول

رقـــــــم الجدول	العنوان	الصفحة
01	ملخص تعاريف رأس المال البشري	09
02	مكونات مؤشر رأس المال البشري العالمي	26
03	الارتباطات	51
04	تقدير نموذج الانحدار التجميعي	52
05	تقدير نموذج الآثار الثابتة	53
06	تقدير نموذج الأثار العشوائية	54
07	اختبار التجميعية (Poolability test) بين PRM وFEM(إختبار F)	55
08	اختبار التجميعية (Poolability test) بين PRM وrem اختبار chibar2	56
09	اختبار التجميعية (Poolability test) بين FEM وREM اختبارHausman test	57
10	اختبار ثبات التباين	57
11	اختبار الارتباط الذاتيWooldridge test	57
12	اختبار التوزيع الطبيعي	58
13	نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة robust	59

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	يمثل تحليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجماليGDPf.	48
02	يمثل تحليل متغير عدد السكان Population	49
03	يمثل تحليل اجمالي متوقع العمر عند الميلادLEBt	50

مقدمة عامة

المقدمـــــة:

إن اهتمام النظرية الاقتصادية بقضية رأس المال البشري هو اهتمام قديم قدم علم الاقتصاد ذاته، فمنذ الكتابات الأولى لآدم سميث و التي تركزت حول أهمية التخصص وتقسيم العمل في أسباب ثروة وتقدم الأمم، كان العنصر البشري محور العملية التنموية . ولقد اعتبرت نماذج النمو الاقتصادي الجديدة رأس المال البشرى العنصر الحاسم في عملية التنمية ، وأرجعت إليه الفضل في معظم النجاحات التي تحققت في العديد من دول العالم ومنها النمور الأسيوية .

ويعرف رأس المال البشرى في العديد من الكتابات على انه مجموعة المهارات والقدرات والإمكانات والخبرات التي يكتسبها الفرد ، والتي تمكنه من المشاركة في الحياة الاقتصادية وبالتالي يحقق منفعة اقتصادية تعود عليه ومن ثم تنعكس على المجتمع بأكمله . ويلعب رأس المال البشرى دورا هاماً ومحورياً في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال العقول والعمالة المدربة التي تراكمت عبر الزمن، كما أن العنصر البشرى كان ولا يزال احد أهم التروس في عجلة التقدم لأي دولة، فالعقل البشرى هو الذى يبدع ويبتكر ويصنع وبالتالي فان اعتماد أي دولة على استيراد الآلات والعمالة المدربة لا يكفي لكى تتقدم، بل لابد أن يتوافر لديها مخزون من القدرات البشرية الواعية والقادرة على تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد ودفع الدولة الى الأمام.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة العلاقة بين تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي، حيث يعد الاستثمار في رأس المال البشري من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي أو المجتمع، ولا يعتمد تكوين رأس المال البشري على التعليم والتدريب فقط بل على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة رأس المال البشري. لذلك هنالك ربط بين ما عرف بالتنمية البشرية والنمو الاقتصادي، حيث أن كل واحد منهما ينعكس على الأخر سلبا وإيجابا، حيث أن النمو الاقتصادي يتم من خلال تحسين القدرات البشرية، كما أن تحقيق النمو المنشود ينعكس على التنمية البشرية حيث يوسع من الخيارات أمام الموارد البشرية بشكل خاص وأمام السكان بشكل عام.

ولقد تم اختيار حالة الدول العربية لأن أغلبها يعد من اكبر الدول من حيث عدد السكان، وبالتالي فهي تمتلك عنصراً بشرياً يتزايد بمرور الزمن، وهذا ما دفع الدراسة الى التركيز عليها بهدف التعرف على أوضاع تلك القوة البشرية، وكذلك عرض بعض النماذج التي قامت بدراسة العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الدول العربية، بالإضافة الى عرض أهم سبل الاستفادة من تلك القوة بما يتلاءم مع الأهداف التنموية للدول.

مما سبق تسعى الدراسة إلى التعرف على الأثر الإنمائي لرأس المال البشري العربي، في ظل تعاظم أهمية رأس المال البشري بالنسبة للنمو والتنمية الاقتصادية وذلك على الصعيدين النظري والتطبيقي، فقد بدأت الدول العربية في أيلاء جهود تنمية رأس المال البشري أهمية كبرى وفي الإهتمام بتحسين مؤشرات رأس المال البشري بأبعاده المختلفة مثل الصحة والتعليم، والتدريب، والبحث والتطوير.

ومن هذا المنطلق تبلورت فكرة هذه الدراسة التي جاءت بعنوان **المورد البشري محددا للنمو الاقتصادي دراسة قياسية لبعض الدول العربية.**

- **مشكلة الدراسة:**

بناءً على ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي:

هل يعتبر رأس المال البشري محددا للنمو الاقتصادي في الدول العربية؟

- **فرضيات الدراسة:**

- يعتبر رأس المال البشري من أهم محددات النمو الاقتصادي في الدول العربية.
- تعتبر جودة ونوعية رأس المال البشري العربي أهم ما يحد من عملية النمو في الدول العربية.

- **منهجية الدراسة:**

تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في تحليل العلاقة بين الموارد البشرية والنمو الاقتصادي، وتوضيح نتائج تلك العلاقة، وأيضا على الأسلوب القياسي في تقدير تلك العلاقة، اعتماداً على نماذج البانل المطبقة على مجموع البيانات المحصل عليها لمجموعة الدول العربية كمجتمع للدراسة.

- **أهمية الدراسة:**

قامت كثير من الدارسات السابقة بدراسة نمط العلاقة بين الموارد البشرية والنمو في كثير من الدول، بينما تختلف الدراسة الحالية في النطاق المكاني، حيث ركزت على العلاقة بين الموارد البشرية وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول العربية خصوصا، ووفقا لأحدث البيانات.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة الى التعرف على العلاقة ما بين تنمية رأس المال البشري والنمو الاقتصادي وذلك بالتطبيق على الدول العربية . من خلال تبيان المفاهيم المطبقة لرأس المال البشري والتي تناولت أهمية العنصر البشري ودوره في

التنمية الاقتصادية ، وكذا عرض لبعض السبل المطبقة لقياس مستوى رأس المال البشري . وعرض حال الوضع النسبى لرأس المال البشري في الدول العربية من خلال تناول عدد من المؤشرات التي وردت في تقرير التنمية البشرية و التي من أهمها (**HDI**) ، ومؤشر معهد التخطيط العربي.

- **أسباب اختيار الموضوع :**

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع ونجملها فيما يلي:

– باعتبار أن للموضوع علاقة بتخصصنا العلمي الذي نزاوله فهو يرتبط ارتباطا وثيقا به.

– اعتقادا منا بضرورة الاهتمام بالعنصر البشري وتحسين أدائه وجودته كونه العامل أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي.

- **حدود الدراسة:**

- **المجال المكاني:** قمنا بالدراسة على مجموعة من الدول العربية.
- **المجال الزماني:** تم تجميع بيانات تخص الفترة من 2010 إلى **2022.**

- **تقسيمات الدراسة:**

تحقيقاً لأهداف الدراسة، قمنا بتقسيم الدراسة إلى جانبين:

الجانب النظري ويركز على المفاهيم والدراسات النظرية حيث يتضمن كلا من:

أولا: رأس المال البشري: إطار مفاهيمي.

ثانيا: مراجعة الأدبيات الخاصة بدور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي.

ثالثا: الوضع النسبي لرأس المال البشري في الدول العربية.

رابعا: الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

- **الجانب التطبيقي:**

أين سيتم معالجة البيانات المجمعة حول مجتمع الدراسة المكون من مجموعة من الدول العربية واختبار الفرضيات والاجابة على التساؤلات الرئيسية للدراسة والاجابة على الإشكالية من خلال النتائج الإحصائية المحصل عليها.

الجانب النظري

تمهيـــــــد:

يعتبر عاملٍ رأس المال البشري أحد أهم متطلبات النمو الاقتصادي، إذ يساهم في تسريع وتيرة الإنتاج من خلال مهارات و خبرات الأفراد ، التي تستدعى الاهتمام بالتعليم و كذا الميدان الصحي و الاجتماعي اللذان يساهمان في تحسين نوعية الحياة ، كشرط أساسي للإطلاق في عملية البناء الاقتصادي و المؤسساتي. و حسب دراسة أجرها البنك العالمي سنة 2005 تحت عنوان " أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن 21" [1]، إذ بين من خلالها أن رأس المال غير المادي الذي يشمل رأس المال البشري و مختلف المهارات و الكفاءات في سوق العمل ، إضافة إلى رأس المال الاجتماعي ، كلها تؤدي حتما إلى تعزيز مستويات الإنتاجية في الاقتصاد. إذ خلصت بعض الدراسات إلى أن رأس المال غير المادي يساهم بنسبة 77% في ثروة العالم تليها مساهمة رأس المال المنتج ب 18%، بينما لا تمثل مساهمة الموارد الطبيعية إلا بنسبة 5%.

و كما هو معلوم فإن النمو الاقتصادي يقاس من خلال متوسط الدخل الفردي من الناتج الوطني الإجمالي فكلما كانت نسبة الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من الزيادة السكانية ، كلما أدى ذلك إلى إرتفاع مستوى نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، و بالتالي تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي.

و كلما كانت الزيادة السكانية أكبر من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، كلما أدى إلى إنخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و بالتالي تناقص معدل النمو الإجمالي. ونستنتج من هذا التحليل أن النمو الديموغرافي يعرقل مسار عملية التنمية الإقتصادية .

و نلاحظ من خلال العلاقة المتعلقة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، أن عدد السكان يأخذ فيها كمفهوم كمي، لكنها أهملت نوعية اليد العاملة المستعملة في العملية الإنتاجية، إذ تدخل ضمنها المهارة المهنية سواءا المكتسبة أو الفطرية ، لذا تعطي الدول اليوم أهمية بالغة لعنصر الإبداع و الإبتكار من خلال عملية البحث و التطوير التي تدرس في المعاهد و الجامعات التي تساهم في تنمية رأس المال البشري الذي يعتبر إحدى الركائز الأساسية في عملية التنمية الإقتصادية ، و هذا ما تطرق إليه الإقتصادي ***Lucas*** ***(1988)*** في دراساته ،أين إعتبر "تراكم رأس المال البشري مجموع المعارف المكتسبة من طرف الأفراد و التي بإمكانها أن تنمي روح الإبداع

1 The World Bank « where is the Wealth of Nations ? , Measuring Capital for the 21st centry" , Washington , 2005

و الإبتكار على إكتشاف الوسائل و الطرق الحديثة التي تساهم في تنمية مستويات الإنتاجية" [1]، كما إعتبر ***Lucas*** رأس المال البشري بمثابة المحرك الأساسي لأحداث النمو الإقتصادي ، لذا دعى إلى ضرورة تنمية المعارف و القدرات الثقافية لأفراد المجتمع عن طريق بناء المعاهد و مراكز التكوين التي تساهم في بناء إقتصاد المعرفة. وتهتم أي دولة بتنمية مواردها البشرية المتاحة كما ونوعا من خلال العديد من الأبعاد التنموية كالصحة والتعليم والتكوين وغيره من أجل ضمان جودة العنصر البشري الذي يعد أساس التنمية والنمو الاقتصادي في الكثير من الأدبيات الاقتصادية

ويهدف هذا الفصل إلى تبيان الجوانب النظرية التي عالجت وبينت تأثير رأس المال البشري في النمو الاقتصادي حيث يتكون الإطار النظري من موضوعي الموارد البشرية والنمو الاقتصادي، اللذان يمثلان متغيري الدراسة. مع الإشارة إلى ذلك واسقاطه على الدول العربية، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تتطلع اليها شعوب هذه الدول.

1 Lucas, Robert E "On the Mechanics of Economic Development," Journal of Monetary Economics, 1988, p 3–42.

المبحث الأول: رأس المال البشري: إطار مفاهيمي

المطلب الأول: مفهوم رأس المال البشري

أرجعت أدبيات التنمية اهتمام علم الإقتصاد بقضية رأس المال البشري إلى الكتابات الأولي "لآدم سميث" في نهاية القرن الثامن عشر، إلا ان هذا الإهتمام قد اكتسب زخماً شديداً منذ بداية عقد الستينيات من القرن العشرين، حيث اوضح "كوزنتس" أن ما يقرب من 90% من النمو الاقتصادي الذي حققته الدول الصناعية خلال عقد الخمسينات يرجع في الاساس الى تحسين قدرات الانسان، والمعرفة والتنظيم، الأمر الذي أدى الى التمييز بين الجانبين الكمي والكيفي للبشر والحديث عن رأس المال البشري والاستثمار في البشر.[1]

وهكذا ظهر مفهوم راس المال البشري باعتباره جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد فان الإقتصادى (شولتز) ربما يكون الشخص الأكثر شهرة من أنصار نظرية راس المال البشري، وقد ذكر"شولتز" ان مفتاح النمو الاقتصادي يعتمد على نوعية السكان ، ويعتقد أن البشر انفسهم يمثلون الازدهار الاقتصادي المتوقع ، وان رأس المال البشري يختلف عن نوعين اخرين من راس المال وهما راس المال الطبيعي وراس المال الآلي، حيث يمثل رأس المال البشري طبقاً لشولتز القدرة والمعلومات ذات القيمة الإقتصادية، كما انه مصدراً قابلاً للتجديد وليس هناك أية حدود نظرية لمخزونه بخلاف الأنواع الاخري لرأس المال.[2] وانتهي شولتز إلى ان " فكرته الأساسية عن راس المال البشري قادته إلى فكرة الاستثمار في راس المال، بمعنى الاستثمار في تعليمهم وصحتهم وفي تدريبهم وفي تنمية مهاراتهم التنظيمية والإدارية" .[3]

---

1 أشارت العديد من الكتابات الى أن أول من استخدم مصطلح "رأس المال البشرى" فى العصر الحديث هو الاقتصادى مينسر ، ولمزيد من التفاصيل أنظر :

- Jacob Mincer , " Investment in Human Capital and the Personal Income Distribution , Journal of Political Economy , vol 66,NO .4 (Chicago :University of Chicago press , Aug . 1985)

وأنظر أيضاً :- د. على عبد القادر على , " اسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشرى , (الكويت : المعهد العربى للتخطيط , اكتوبر 2001) .

2 عماد الدين أحمد المصبح , رأس المال البشرى فى سوريا : قياس عائد الاستثمار فى رأس المال البشرى , ورقة بحثية مقدمة الى ندوة الاقتصاد السورى : رؤية شبابية , (المزة : المركز الثقافى العربى , جمعية العلوم الاقتصادية السورية , 23 يوليو 2005) .

3 أشرف العربى , " التنمية البشرية فى مصر: الوضع الحالى , اسبابه , انعكاساته , وامكانية تطويره ", رسالة ماجيستير , (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , 1997) .

ولقد ساهم الاقتصادي "بيكر" الي حد بعيد في انتشار فكرة الاستثمار في راس المال البشري، خلال أوائل الخمسينات ونهاية الستينات، حيث فرق بين نوعين اساسيين من التدريب: التدريب العام ***General Training*** والتدريب المتخصص ***Specific Training*** ، ففي حين يستفيد العامل والمتدرب بدرجة اكبر من النوع الأول من التدريب(الاستثمار في راس المال البشري) فان المنشأة أو صاحب العمل هو المستفيد الاكبر من النوع الثاني .[1]

وعلي الرغم من شيوع استخدام مصطلح راس المال في عدد من الكتابات الاقتصادية والاجتماعية خلال القرن الماضي، إلا انه لا يوجد حتى الآن تعريف موحد ومستقر له. غير ان هذا لا ينفي وجود درجة عالية من التشابه في التعريفات المستخدمة ، والتي تنظر معظمها لرأس المال البشري بإعتباره مجموعة المهارات والقدرات والإمكانات والخبرات التي يكتسبها الفرد، وتمكنه من المشاركة في الحياة الإقتصادية واكتساب الدخل ، والتي يمكن تحسينها من خلال الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتدريب وغيرها من أشكال رأس المال البشري الأخرى.[2] ومن التعريفات واسعة الإنتشار لمصطلح راس المال البشري ذلك التعريف الذي تتبناه منظمة اليونيسيف ، والذي يرى " أنه المخزون الذي تمتلكه الدولة من السكان الاصحاء المتعلمين الاكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقدير امكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية ". [3]

ومما تقدم يمكن القول بأن مفهوم راس المال البشري هو مفهوم ديناميكي متعدد الأبعاد ، يتسم بعلاقات تشابكية قوية مع العديد من المفاهيم الهامة الاخرى مثل راس المال المعرفي، ورأس المال الاجتماعي والتنمية البشرية، الا انه يتمايز عنهم في كونه يركز علي العنصر البشري بإعتباره فقط أحد المحددات الرئيسية لعملية النمو الاقتصادي، خاصة في ظل شيوع مظاهر العولمة والانفتاح ، وما نتج عنها من تزايد حدة المنافسة وتعاظم دور العلم والمعرفة والإبداع البشري في تحديد القدرة التنافسية للاقتصادات المختلفة.

---

1 لمزيد من التفاصيل أنظر :

- Gray S. Becker, ,Human Capital :a Theoretical and Empirical Analysis with Special Reference to Education ,(New York :National Bureau of Economic Research , 1975).

– د . على عبد القادر على , م . س . ذ .

2 Adolf Stroom Bergen ,DennisRose and Ganesh Nana , Review of the Statistical Measurement of Human Capital statistics New Zealand , (Wellington : SNZ , Nov 2002)

3 اشرف العربى ، راس المال البشرى فى مصر : المفهوم– القياس – الوضع النسبى ، بحوث اقتصادية عربية ،(القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد39، صيف 2007) .

وتعد المراجعات للدراسات والأدبيات البحثية في موضوع رأس المال البشري في مجال اقتصاد المعرفة ورأس المال الفكري بداية مهمة، إذ أن المفهوم النظري لبقاء نموذج البحث توضح الحدود الفلسفية للموضوع، وتأسيسا على ما تقدم فإن هناك مجموعة دراسات تناولت عرضا مميزا لمفهوم رأس المال البشري وعلى النحو الموضح في الجدول أدناه.[1]

الجدول رقم(1): ملخص تعاريف رأس المال البشري

الباحث والسنة	المفهوم
Becker، 1964	القيم الاقتصادية للتعليم
Nelson & Winter ، 1982	المعرفة الضمنية التي يمتلكها الأفراد أو بواسطة أعضاء المنظمة
Hudson، 1993	الجنس، التعليم، الخبرة والاتجاهات تجاه الحياة والعمل
Saint-Onge ، 1996	اتجاهات العاملين، بضمنها الافتراضات بإتجاه التصفية، القيم والمعتقدات
Stewart، 1997	قابلية العاملين لحل مشكلات الزبائن، مصدر طاقة الإبداع في المنظمة: يتضمن اتجاهات العاملين ، تثبيت في المنظمة، معدل دوران العمل، الخبرة والتعليم.
Sveiby،1997	قابلية العاملين لخلق الموجودات الملموسة و غير الملموسة.
Roos، et.al،1997	رأس المال البشري يتضمن ثلاثة أبعاد كالآتي: 1- القابلية للمنافسة: مهارات العاملين والمعرفة. 2- اتجاهات العاملين: تتأثر بواسطة الحوافز، السلوك، أخلاقيات الأفراد. 3- السرعة في الإستجابة، القابلية للإبداع، التقليد، التكييف والتكامل.
Brooking، 1997	قابلية القيادة، المهارات الإدارية، المهارات المهنية، مهارات حل المشكلات، القابلية الإبداعية.

[1] ثائر أحمد سعدون السمان، شيان عصمت، صيادة عبد الغني سليمان، فاعلية رأس المال البشري في تعزيز أداء الشركات، دراسة تطبيقية لأداء عينة من المدراء في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في الموصل، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأدرنية، الأردن، 22-25 أفريل 2013.

Edvinson & Malone 1997	مجموعة القدرات، المهارات، الخبرات، معرفة العاملين بالشركة.
Grantham، et al 1997	طاقة الشركة لحل المشكلات بإستثمار معرفة العاملين
Ulrich، 1998	القدرات مضروبة بالإلتزام
Roos، et.al،1998	قدرات العمل، الإتجاهات والسرعة في الإستجابة.
Molyneux،1998	مجموعة المعرفة، المهارات، الأساليب المهنية، والشبكات الشخصية المتداخلة للعاملين.
Lynn،1998	مخزون المعرفة، المهارات، القابليات الوحيدة بواسطة الأفراد.
Booth ،1998	مهارات العاملين، التدريب والإتجاهات.
Bontis ، 1999	المعرفة الضمنية للعاملين، وذكاء العاملين وفق العمل.
Horibe، 1999	المعرفة والخبرة للأفراد المرتبطة بالعمل
Johnson ، 1999	المعرفة المستندة على قوة العمل، قدرات العاملين والاتجاهات وخصائص القادة والمدراء.
Tomer ،1999	الخصائص المؤكدة، مثل الروح، أسلوب القيادة، الرؤية والأخلاقيات.
Van & Buren ، 1999	المعرفة ، المهارات، القدرات المملوكة من قبل الأفراد في المنظمة.
Wu، 2000	فريق الإدارة، المهارات المهنية، الإبداع، الولاء
Sandberg، 2000	قدرات الموارد البشرية للعمل ويشير إلى كل من المعرفة والمهارات.
Baptiste، 2001	معرفة العاملين والمهارات للإنتاج الإقتصادي وفق إمكانية المنظمات
Davis & Noland 2002	التحسينات/ تراكم قدرات العاملين من خلال التعليم
Leliaert et.al، 2003	المهارات، القدرات، السمعة، الشهرة، المكانة المرموقة والإمكانيات الفردية
Leliaert et.al، 2004	خبرة الفرد، مستوى التعليم، المهارات المهنية، الأفكار الإبداعية
Bontis & fitz-enz	معرفة العاملين، القدرات، الخبرات.

المصدر: ثائر أحمد سعدون السمان، شيان عصمت، صيادة عبد الغني سليمان، **فاعلية رأس المال البشري في تعزيز أداء الشركات، دراسة تطبيقية لأداء عينة من المدراء في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في الموصل**، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأدرنية، الأردن، 22-25 أفريل 2013، ص ص 154-155.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي لرأس المال البشري:

يتمثل رأس المال البشري في "مجموع القوى العاملة التي تمتلك القدرة والتفكير والتجديد والابتكار وذلك بفعل المعرفة الضمنية الكامنة في أذهان العاملين التي تخلق مهارات القيادة والقدرة على حل المشاكل واتخاذ القرارات الرشيدة والتعامل مع المخاطر، وعليه فهو يعكس فاعلية المنظمة في إدارة مواردها الملموسة وغير الملموسة للحصول على الخبرة والثقافة والمعرفة اللازمة لتحقيق الميزة التنافسية وخلق القيمة"

و يمكن تعريف رأس المال البشري كذلك بوصفه يمثل مجموعة المهارات والقدرات والامكانيات، التي يمتلكها الأفراد في مجتمع ما، في وقت ما. إن من أهم خصائصه هو القدرة على النمو والتطور (من خلال الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات الشخصية والاجتماعية والذهنية، أو الاستثمار في الأصول غير الملموسة) شأنه شأن رأس المال المادي، ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاستثمار في الموارد البشرية على إنه" كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها، أي من خلال المعرفة والخبرة" [1]

بناءاً عل هذا التعريف، يمكن التمييز بين:

– **الجزء الفطري** في رأس المال البشري، وهو الأقل أهمية ويقصد بذلك الخصائص، الملكات، والامكانيات العقلية والجسمانية والتي تحددها العوامل الوراثية.

– **الجزء المكتسب**، وهو المكون الأهم في رأس المال البشري ويعبر عن الكفاءات والمهارات والمؤهلات، التي يكتسبها الأفراد من خلال التعليم، والبحث، والتدريب، واكتساب المهارات التي يحتاج اليها سوق العمل وهي أهم صور الاستثمار في رأس المال البشري.

[1] الفضيل، عبد الحميد على وأبوفناس، أحمد سعد. (2017). " قياس أثر الاستثمار البشري على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980–2010)"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد(5)، عدد خاص.

المطلب الثاني: أهمية رأس المال البشري

يعد العنصر البشري من أهم العناصر الإنتاجية التي يمكن أن تساهم في تحقيق التنمية، فلن يؤدي هذا العنصر دوره بدون تعليم حيث يسهم الأخير في تراكم رأس المال البشري ، وتشير نظريات النمو الاقتصادي إلى أن التقدم التكنولوجي يزيد من معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ويزداد هذا التقدم التكنولوجي سرعة عندما تكون قوة العمل أفضل تعليماً، ومن هنا فإن تراكم راس المال البشري يساعد في التقدم التكنولوجي ويعد مصدراً من مصادر النمو المستدام. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن رفع معدلات النمو المستدام يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمار في الأصول الملموسة وغير الملموسة مثل الابتكار والتعليم والتدريب .[1]

ولقد وجد **Baroo & Lee** في دراستهما المتعلقة بمعدلات النمو الاقتصادي في عدد من دول العالم خلال الفترة 1960 – 1995، أن من محددات النمو الهامة مخزون رأس المال البشري المتراكم لدى بلد ما ، وكذلك خصائص سكانها، فقد بين أن النمو مرتبط ارتباطاً إيجابياً بالمستوى الأولي لمتوسط سنوات التحصيل الدراسي من المستويين الثانوي والعالي للذكور البالغين، ولا يلعب التعليم الإبتدائي دوراً معنوياً في النمو، إلا أنه مطلب رئيس للعبور إلى المراحل الأعلى من التعليم ذات المردود التنموي.[2] وقد زاد الاهتمام بموضوع تكوين رأس المال البشري وزيادة الاستثمار في الانسان بعد الحرب العالمية الثانية وذلك للأسباب الآتية:[3]

- الزيادة الكبيرة في حجم الناتج القومي في الدول المتقدمة مقارنة بالزيادة في مواردها الطبيعية وساعات العمل ورؤوس الأموال المنتجة، الأمر الذي يمكن تفسيره –إلى حد كبير– بارتفاع مستوى الاستثمار في رأس المال البشري.

---

[1] عماد الدين أحمد المصبح , رأس المال البشرى فى سوريا : قياس عائد الاستثمار فى رأس المال البشرى , ورقة بحثية مقدمة الى ندوة الاقتصاد السورى : رؤية شبابية , (المزة : المركز الثقافى العربى , جمعية العلوم الاقتصادية السورية , 23 يوليو 2005), ص6 .

[2] Robert J. Barro and Jona – wha lee , International Data on Educational Attainment : Update and Implications , Center for International Development at Harvard University (CID) , working papers. April 2000 .

[3] نافز أيوب محمد , الاهمية التنموية لرأس المال البشرى فى الوطن العربى ودور التربية والتعليم فيه , مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد ،44 شتاء ،2010. ص 9 .

- تزايد الإهتمام بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية التي ظلت تعاني من التأخر والتدهور الاقتصادي بالرغم من نيلها استقلالها السياسي.

وعلى هذا فإن الاستثمار في تكوين راس المال البشري يفوق في نتائجه الاستثمار في الموارد المادية، وبالتالي أصبحت تنمية الموارد البشرية من أهم القضايا التي دعت الاقتصاديين إلى إعتباره العنصر الإنتاجي الأول في عمليات التنمية الإقتصادية والاجتماعية وفي فاعلية عناصر الإنتاج المادية التي لا تكون لها هذه الفاعلية بدون الانسان.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس رأس المال البشري

فيما سبق رأينا أن مفهوم رأس المال البشري هو مفهوم متعدد الأبعاد، كما أنه يصعب تحديد طبيعته على نحو قطعي، هذا الأمر سوف يؤدي إلى تعدد المؤشرات المستخدمة في قياس رأس المال البشري. على الجانب التطبيقي، فإن صعوبة إحصاء مفهوم رأس المال البشري يؤدي إلى إصطدام النماذج والدراسات التطبيقية بصعوبة فيما يتعلق بإختيار مؤشر جيد لرأس المال البشري وهو ما يؤدي إلى قيامها، في الغالب بإستخدام بعض المؤشرات المتعلقة بالتعليم، وهو ما يؤول إلى حصر مفهوم رأس المال البشري واختصاره في التعليم فحسب. وهو مآل خاطئ، ذلك أن مفهوم رأس المال البشري–كما رأينا –هو أكثر شمولا ويتضمن قدرة الأفراد على تقبل تقنيات جديدة، ومقدار ما يتمتعون به من صحة جيدة.

من ناحية أخرى تلجأ بعض الجهات مثل المعهد العربي للتخطيط، أو المؤسسات الدولية مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة**UNDP** والبنك الدولي**The World Bank**والمنتدى الاقتصادي العالمي **The World Economic Forum**عند تحديد الوضع النسبي لرأس المال البشري في دولة ما أو في منطقة معينة، إلى تركيب مؤشر لرأس المال البشري. هذا المؤشر المركب يحاول أن يراعي الأبعاد المختلفة لرأس المال البشري. بناءا على ذلك، تختلف المؤشرات الدالة على رأس المال البشري بحسب الجهة المستخدمة ودواعي الاستخدام.

هناك العديد من المؤشرات في قياس الوضع الراهن لرأس المال البشري في دولة ما من اهمها:[1]

[1] أحمد الكواز , السياسات الاقتصادية ورأس المال البشرى , ورقة بحثية مقدمة الى مشروع البحث الميدانى حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشرى",(الكويت , المعهد العربى للتخطيط , اكتوبر 2000) , ص 3 .

1- مؤشر المعهد العربي للتخطيط

إستحدث تقرير التنافسية العربية الصادر عن المعهد العربى للتخطيط عام 2003 مؤشراً مركباً لرأس المال البشري مكوناً من خمس مؤشرات فرعية وهي: معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الجامعي، معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي، العمر المتوقع عند الميلاد، معدل إنخفاض الأمية لدى الكبار، ونسبة الانفاق العام على التعليم. وقد اعتمد بناء هذا المؤشر المركب على إعطاء اوزان نسبية متساوية لهذه المؤشرات الخمس، وتم حساب قيمة هذا المؤشر في 16 دولة عربية هي: مصر ، البحرين ، الأردن، لبنان، السعودية، تونس، الجزائر، عمان، المغرب، اليمن، الامارات ، فلسطين، جزر القمر،العراق، السودان وموريتانيا. وقد تراوحت قيم هذا المؤشر بين 2.084، و0.814، وتم تقسيم الدول إلى ثلاث مجموعات .[1]

وقد طور تقرير التنافسية العربية لعام 2006 هذا المؤشر المركب لراس المال البشري وأصبح يتكون من أحد عشر متغيراً، حيث تناولت الصحة ثلاثة متغيرات وهي: الانفاق على الصحة كنسبة من دخل الفرد، الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل توقع الحياة عند الميلاد. في حين احتوى مؤشر رصيد رأس المال البشري على متغيرين أساسين وهما: معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين (15 سنة فما فوق)، ومعرفة القراءة والكتابة لدى الشباب (15–24 سنة)، بينما احتوى مؤشر تكوين رأس المال البشري وعدالته سته متغيرات وهي: الانفاق العام على التعليم كنسبة من (**GDP**)، ونسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية، ومعدل القيد الثانوي الكلي، ومعدل القيد الثانوي الكلي للإناث، ومعدل القيد الجامعي الكلي، ومعدل القيد الجامعي الكلي للإناث. وقد اعتمد بناء هذا المؤشر المركب على إعطاء أوزان متساوية لهذه المتغيرات، وتم حساب هذا المؤشر في 24 دولة على مستوى العالم منهم سبعة دول أفريقية وهم: مصر، السودان، تونس، المغرب، الجزائر، جنوب أفريقيا، وموريتانيا.[2]

وبالإضافة إلى هذه المحاولة، توجد محاولات متعددة لقياس رأس المال البشري اعتمدت غالبيتها على مؤشرات تفصيلية ، إلا أنه يمكن التمييز بين اتجاهين رئيسين دارت حولهما أغلب هذه المحاولات : الاتجاه الأول يركز على

---

[1] لمزيد من التفاصيل :

– المعهد العربى للتخطيط , تقرير التنافسية العربية 2003 , (الكويت : المعهد العربى للتخطيط , 2003) .

[2] المعهد العربى للتخطيط , تقرير التنافسية العربية 2006 , 2009 .

قياس إجمالي رأس المال البشري المتاح في المجتمع في لحظة زمنية معينة، في حين يعتمد الاتجاه الثاني على تتبع المراحل المختلفة للمنظومة الدنياميكية التي تؤدي إلى تكوين واستخدام رأس المال البشري، أي أنه يركز ليس فقط على قياس الرصيد المتاح لرأس المال البشري وعملية تكوينه، ولكن أيضاً على مدى الاستفادة من هذا الرصيد المتراكم . ولعل أهمية هذا التوجه تتزايد في حالة البلدان النامية التي تعاني من مظاهر متعددة للهدر في رأس المال البشري مثل تفاقم مشكلة البطالة بين المتعلمين وهجرة الكفاءات.[1]

2- مؤشر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة

أيضا هناك مؤشر التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (**UNDP**) والذي يقوم منذ عام 1990 بنشر تقرير سنوي عن مستوى التنمية البشرية بدول العالم المختلفة مستخدماً مؤشراً للتنمية البشرية أطلق عليه **Human Development Index** وذلك كوسيلة لتقييم حالة رأس المال البشري في دول العالم المختلفة، ولقد تضمن (**HDI**) ثلاثة أبعاد مختلفة للتنمية البشرية وهي:

1- التمتع بحياة صحية طويلة (كمؤشر للصحة) وتم التعبير عنه بمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد.

2- مستوى التعليم والحالة التعليمية، وتم التعبير عنه بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ، وكذلك المعدل الكلي للالتحاق بالتعليم أو معدل الاستيعاب الإجمالي في مراحل التعليم المختلفة.

3- التمتع بمستوى معشي ملائم (مستوى الدخل)، وتم التعبير عنه من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

ووفقاً لهذا الدليل، تم تقسيم دول العالم إلى ثلاث مجموعات رئيسية: دول ذات تنمية بشرية مرتفعة، أخرى ذات تنمية بشرية متوسطة، وثالثة ذات تنمية بشرية منخفضة.[2]

---

[1] Joe Ruggenia and Zhen He , " Gender Dimension of Human Capital in Canada ", paper Presented at the Annual Conference of the Atlanteic Canada Economics Associational , (Charlestown : ACEA , Oct -2003) .

[2] Harry Deinibiteim Mmonimah , " the Centrality of Human Capital Development to the Attainment of Nigeria vision 202020 Development Program " Journal of Sustainable Development in Africa , (Clarion : Clarion University of Pennsylvania , vol .12 , No5 , 2010)

ولمزيد من التفاصيل حول دليل التنمية البشرية انظر :

-UNDP, Human Capital Development Report , (New York : UNDP) .

3 – مؤشر البنك الدولي

يضاف الى ذلك مؤشر رأس المال البشري **Human Capital Indicator** والذي استحدثه البنك الدولي في 11 اكتوبر 2018 وذلك في إطار مشروع رأس المال البشري، الذي قام البنك الدولي باطلاقه عام 2017 وهو أداة تحدد مدى إسهام الصحة والتعليم في انتاجية الجيل القادم من العاملين في بلد ما. بصورة أخرى، يضطلع مؤشر رأس المال البشري بقياس نتائج السياسات الحالية للتعليم والصحة على مخرجات المستقبل.

ويتكون مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي من خمسة مؤشرات تشمل بقاء الطفل **Probability of Survival to Age 5**، الالتحاق بالمدرسة **Epected Years of School**، جودة التعليم **Harmonized Test Scores**، **Learning Adjusted Years of School**، النمو الصحي **Fraction of Kids Under 5 not Stuned**، بقاء البالغين **Adult Survival Rate**. ويقاس مؤشر ((**HCI** بوحدات الإنتاجية منسوبة الى نقاط مرجعية تتعلق بتحقيق التعليم والصحة بشكل تام. ويأخذ المؤشر قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح.

ويحدد مؤشر رأس المال البشرى للبنك الدولي (**HCI**)مقدار مساهمة الصحة والتعليم في مستوى الإنتاجية المتوقع أن يحققه الجيل القادم من الأيدي العاملة، كما يمكن الاستعانة بهذا المؤشر لتقييم مقدار الدخل المفقود والذي تخسره البلدان المختلفة بسبب فجوات رأس المال البشري، والسرعة التي يمكن من خلالها تحويل هذه الخسائر إلى مكاسب إذا ما عملت هذه البلدان على تنمية عنصر رأس المال البشري.

4– مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي

وأخيراً، هناك مؤشر رأس المال العالمي **The Global Human Capital (HCI)** الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي **World Economic Forum** الذي تم تأسيسه عام 1971. لقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي عدد من التقارير حول قياس قدرة الدول في مجال تطوير وتعزيز رأس المال البشري وذلك منذ عام 2013 وحتى الآن.

و يكشف التقرير الخاص بمؤشر رأس المال البشري العالمي عن أكثر الاقتصاديات العالمية نجاحا في مجال التوظيف الاقتصادي طويل المدى للقوى العاملة لديها، وذلك من من خلال قياس قدرات 130 دولة فيما يتعلق بمدى تطوير وتوزيع العمالة المدربة والقادرة لديها. ويتميز كل من مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي ومؤشر

رأس المال البشري العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي عن مؤشر التنمية البشرية **HDI**)) بتركيزهما ليس فقط على قياس رصيد رأس المال البشري أو مؤشراته التفصيلية(لانها مؤشرات مركبة) كما يفعل مؤشر التنمية البشرية، ولكن بتركيزهما على مدى الاستفادة من هذا الرصيد المتراكم في دول العالم المختلفة فيعطي مؤشر رأس المال البشري للبنك الدولي، على سبيل المثال اهتماما كبيرا بتأثير رصيد رأس المال البشري على إنتاجية الجيل القادم، كما يسمح بتقييم الدخل المفقود بسبب فجوات رأس المال البشري، كما يتميز مؤشر رأس المال البشري العالمي للمنتدي الاقتصادي العالمي باهتمامه بقياس قدرة الدول في توظيف وتطوير وتوزيع رأس المال البشري وتزداد أهمية ذلك التوجه خاصة في حالة الدول العربية، الدول النامية بصفة عامة، والتي تعاني من مظاهر عديدة للهدر في رأس المال البشري على رأسها البطالة بين المتعلمين وهجرة الكفاءات.

المبحث الثاني: الأدبيات الخاصة بدور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي

من الناحية اللغوية، يعني نمو الشيء زيادته أو تغيره من حال إلى حال أفضل. وبهذا المعني يختلف النمو عن التنمية، التي تعبر عن تطور وتغير يصيب كل عناصر النظام، وهو ما يؤدي إلى تعديل مختلف العلاقات التي تربط بين عناصر هذا النظام، والنمو الاقتصادي، بهذا المعني، ليس إلا ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على مدار زمني ومن آن لاخر. هذا النمو، رغما عن ذلك يعكس حزمة السياسات المتبعة والمناخ السائد ويرتبط بدرجة بتنمية وتطوير رأس المال البشري.

تبحث نظرية النمو الاقتصادي في عوامل النمو، والتي كانت محل اهتمام الكثير من الاقتصاديين. من حيث منهج التحليل المستخدم، مرت نظرية النمو بمرحلتين أساسيتين. في البداية، وحتى ظهور النظرية الكينزية اقتصرت نظرية النمو على التحليل النظري دون التحليل القياسي، ولكن بعد ظهور أهمية التحليل القياسي في مجال التحليل الاقتصادي، فان نماذج النمو صارت تعتمد على التحليل القياسي، وفيما يلي عرض لأهم النظريات التي تناولت رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النموذج النيوكلاسيكي The Neoclassical Growth Model

تبحث النظرية النيوكلاسيكية في أهمية التطور التكنولوجي في تعويض الآثار السلبية لتناقص الانتاجية الحدية لعنصر رأس المال، والذي سيتساوي، بدونه كلا من معدلي نمو الناتج ونمو السكان، حيث يصير معدل نمو الدخل الفردي صفريا.

- **نموذج سولو 1956** : وهو من أهم النماذج التي حللت مصادر النمو. يقوم هذا النموذج على توسيع نموذج هارود–دومار وذلك بادخال عنصر العمل واضافة متغير مستقل ثالث وهو التقدم التقني إلى معادلة النمو الاقتصادي، حيث يميز هذا النموذج بين المتغيرات الداخلية التي تؤثر على عملية النمو الإقتصادي والتي يندرج ضمنها[1]: الإنتاج الحقيقي **(Y)** ، الإستثمارات **(I)**، الإستهلاك **(C)** وكذا مخزون رأس المال**(k)**. وبين المتغيرات الخارجية التي لها تأثير كبير في عملية النمو الإقتصادي، فإنها تتضمن الطاقة التشغيلية الكلية **(N)**، و معدل التقدم التقني **(A)**.

ويعتبر أحد أحدث النماذج الإقتصادية التي جاءت من خلال الأبحاث التي قام بها الإقتصادي الأمريكي **R.Solow** في كتابه " مساهمة في نظرية النمو الإقتصادي" سنة 1956، حيث ركزت دراساته على "إمكانية إستقرار النمو الإقتصادي على المدى الطويل مع إمكانية الإحلال بين عوامل الإنتاج في المدى القصير "[2].

قام **Solow** باختبار الفرضية التي تقضي بان تراكم رأس المال هو السبب الأساسي وراء زيادة إنتاجية العمل وزيادة حصة كل عامل من رأس المال خلال الزمن. لقد أظهرت النتائج التي توصل اليها سولو أن 12.5% فقط من تغير الانتاجية في الأجل الطويل يرجع إلى رأس المال، أما الجزء الباقي من نمو الانتاجية– ما يزيد عن 85% –والذي يفسر النمو في الأجل الطويل يتحدد حسب معدل نمو التطور التكنولوجي.

وفقا للنموذج النيوكلاسيكي، فإن النمو ليس وليد عوامل ذاتية، كما إنه لا يدوم طويلا، ففي غياب التطور التقني أو الصدمات الخارجية، فإن الاقتصاد سوف يجنح إلى النمو الصفري. ان نمو الناتج، بحسب نموذج النمو

[1] Murat yildizoglu « source de la croissance économique » , université bordeaux, fichier pdf ,France, 2011.

[2] R.Solow « A contribution of the theory of economic growth “ , quarterly journal of economics , 1956, V°70 .

الكلاسيكي هو نمو مؤقت تبعث عليه الزيادة في كمية العمل ونوعيته، والزيادة في رأس المال، والتطور التكنولوجي .[1]

هذا العمل المثمر والضخم والذي ينتسب إلى سولو كان يشوبه بعض القصور، ذلك ان سولو لم يذهب الي توضيح الكيفية، التي يتحقق بها التطور التكنولوجي في مختلف البلدان، كما انه لم يقدم تفسير مقبول عن تفاوت النمو في الدول، التي كانت تستخدم تكنولوجيا متشابهة. ان هذا النمو المؤقت والذي هو نتاج التغيرات التكنولوجية، التي تعد خارجية ما هو الا توازن قصير الاجل. كانت تلك هي النقاط التي بدأ عمل نظريات النمو الداخلي من خلالها.

- **نموذج سولو الموسع بتقنية** MRW: رأس المال البشري عنصر من عناصر الإنتاج قام كل من (**MRW،1992**) **Romer and Weil،Mankiw** بتطوير نموذج سولو (1956) من خلال اضافة رأس المال البشري كمتغير داخلي شأنه شأن رأس المال المادي والعمل. يقوم هذا النموذج على إفتراض أن رأس المال البشري يتراكم بنفس تقنية تراكم رأس المال المادي، حيث يتم استثمار نسبة ثابتة من الناتج سنويا في التعليم، وفي تدريب قوة العمل.

ويسهم نموذج(**MRW**)في تحديد تأثير معدل تراكم رأس المال البشري على الناتج الفردي للعمل، مما يساعد في تفسير الفروق بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي The Endogenous Model Of Growth

في أجواء الثمانينات من القرن الماضي، وفي ظل التفاوت الملحوظ والمتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة وتلك الأقل تقدما، ظهر قصور نموذج سولو واضحا كونه غير قادر على تفسير هذا التفاوت (عدم اللحاق أو عدم التقارب بينهما كما تنبأت النظرية) وحيث أن قصور(إخفاق) أي نظرية هو نقطة البدء في نظرية أخرى، فقد شرع أصحاب نظرية النمو الداخلي في إعادة تقييم فرضيات نموذج سولو، حيث أرجع هؤلاء عدم قدرة نموذج سولو التفسيرية، إلى الافتراضات التي يستند اليها، خاصة فيما يتعلق بفرضية تناقص الانتاجية الحدية–المستوحاة من المدرسة الكلاسيكية والتي تمت بصلة إلى ريكاردو، ما يتعلق بقانون تناقص الغلة .

[1] جمال شادي الغرباوي تحت عنوان أثر رأس المال البشري على النمو االقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة اإلسالمية، غزة، فلسطين، ،2015 .

قام (**Romer**) باستبدال فرضية التطور التكنولوجي الخارجي عند سولو بالعوامل الأخرى، التي أهملتها مقاربة سولو، ما يعرف اصطلاحا ببواقي سولو. يرى أنصار هذه النظرية أن هناك عدة مصادر للنمو الاقتصادي. من بين هذه المصادر، فقد انصب تركيز هؤلاء على بعض العوامل الداخلية، وبالاستناد إلى أفكار سابقة مثل الابتكار (شومبيتر) والتعلم بالممارسة (أرو) وهو ما أسفر عن ظهور مقاربات جديدة في تفسير النمو طويل الأجل. إن المصادر الداخلية للنمو، كما تشير نظرية النمو الداخلي هي: تراكم رأس المال البشري (لوكاس) تراكم المعرفة (رومر) تراكم رأس المال التكنولوجي (رومر)، ورأس المال العام (بارو) [1]، وفيما يلي نتناول هذه المساهمات باختصار.

_ نموذج التراكم المعرفي (رومر، 1986):

ركز الإقتصادي (**Romer**) في نموذجه على دور الخبرة المهنية في تحقيق مستويات مرتفعة للإنتاجية، وذلك من خلال فرضية إدخال عامل التعلم عن طريق التدريب و التمرن، و يضيف(**Romer**) أن المؤسسة التي تريد الرفع من رأس مالها المادي لابد أن تعطى أهمية كبيرة لإمكانية التعلم من الإنتاج بأكثر فاعلية، و هذا الدور الإيجابي للخبرة على الإنتاجية يطلق عليه "التمرن عن طريق الإستثمار"[2]، كما يعطى أهمية كبيرة للمعرفة المتوفرة في مؤسسة ما ،إذ يعتبرها أنها تتناسب مع التغير في مخزون رأس المال K_i.

لقد قدم رومر تراكم المعرفة، بوصفه كمتغير داخلي. إن المعرفة لدى رومر هي سلعة عامة وهي جزء من رأس المال. متأثرا بأعمال أرو، قام رومر بتصنيف رأس المال إلى مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة المتولد عنه. وعنده، أن النمو الاقتصادي في أي اقتصاد يرتبط في المدي البعيد بقدرة هذا الاقتصاد على إكتساب المعرفة وعلى تراكم المعرفة لديه. تبعا لذلك، يرى رومر أن أي سياسة اقتصادية تهدف إلى التأثير في قدرة الاقتصاد على إكتساب المعرفة ستترك أثرا مواتيا على معدلات النمو المحققة.

[1] عبد الباسط، ولد عمري، (2016/2015)، " اسهام التعليم في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر.

[2] ROMER P. " Increasing Returns and Long Run Growth", Journal of Political Economy, vol 94, octobre 1986, n°5, pp. 1002-1037

- نموذج تراكم رأس المال البشري (نموذج لوكاس 1988):

يعتبر هذا النموذج أحد أهم نماذج النمو الداخلي، إذ يركز على أهمية رأس المال البشري لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الإقتصادي، الذي يعرف بأنه "رصيد المعرفة و المهارة التقنية الداخلة في القوى العاملة للدولة و الناجمة عن الإستثمار في التعليم و التدريب الوظيفي"[1].

وأكد لوكاس على أهمية رأس المال البشري في ظل عدم كفاية تراكم رأس المال الطبيعي (**Physical Investments**) لتحقيق النمو المستمر. وفقا للوكاس يؤدي الاستثمار في التعليم والتدريب إلى مكاسب عديدة على المستويين: الفردي، حيث يؤدي إلى زيادة انتاجية العامل والكلي، اذ يعمل على دفع معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

قدم لوكاس تفسيراً لزيادة معدل التفاوت في النمو بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل تقدماً. وفقا للوكاس فإن، الإنتاجية الحدية لرأس المال تزداد بزيادة نسبة رأس المال البشري إلى رأس المال العيني، وذلك بفعل الوفورات (**externalities**)، التي تنتج عن العمل في وجود أشخاص أكثر كفاءة، هذا القول يرتب للنتائج التالية:

- أن النمو في الدول المتقدمة هو أكبر وأقوى من مثيله في الدول الأقل تقدما.
- أن رأس المال العيني يميل، تبعا لذلك إلى الانتقال من الدول الأقل تقدماً إلى الدول الأكثر تقدما ما يؤدي الي زيادة التفاوت بينهما. وهكذا، وعلى عكس فكرة التقارب، التي روج لها سولو يؤكد لوكس على أن النمو، وكذلك تراكم رأس المال العيني، هما أكبر ثقلا في الدول المتقدمة عنهما في الدول الأقل تقدما.

- نموذج تراكم رأس المال المعرفي، البحث والتطوير (نموذج رومر 1990)

وفقا لرومر، فإن إنتاج السلع الرأسمالية أو السلع الوسيطة هو المصدر الرئيسي للتقدم التكنولوجي، والذي يؤدي إلى زيادة الانتاجية من ناحية ويضمن عدم انخفاض الناتج الحدي لرأس المال، الذي ينتج عن زيادة تراكم رأس المال، من ناحية أخرى. ويقسم رومر الاقتصاد إلى قطاعات ثلاثة:

- **قطاع البحث** ويقوم باستخدام رأس المال البشري والرصيد التقني الحالي من أجل انتاج المعرفة الحديثة والتي تتضمن التصميمات الحديثة للسلع الرأسمالية أو السلع الوسيطة.

[1] سام ويلسون، نورد هاوس" علم الإقتصاد" ،مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 2006،ص 796

– **قطاع السلع الوسيطة** ويقوم هذا القطاع بشراء المعرفة الحديثة من القطاع السابق مستخدما إياها في انتاج سلع رأسمالية أو وسيطة جديدة.

– **قطاع السلع والمنتجات النهائية** ويقوم بانتاج السلع النهائية بتقنية تربط بين رأس المال البشري، ورأس المال العيني (السلع الوسيطة)، والعمل.

وفقا لرومر، فإنه يجب تخصيص رأس المال البشري بين أنشطة البحث والابتكار وبين أنشطة الانتاج، وذلك على أساس إنه كلما زادت نسبة رأس المال البشري المخصصة لأنشطة البحث و الابتكار، كلما تمكن الاقتصاد من تحقيق معدل نمو مرتفع على المدى البعيد. وفقا لنموذج رومر، فإن الناتج يتحدد من داخل النموذج وبالاعتماد على مستوى التطور التكنولوجي، الذي يعتمد على رصيد رأس المال البشري المخصص لأنشطة البحث والتطوير. ولهذا يعد نموذج رومر من أهم المقاربات التي تعني بالنمو الذاتي.

– نموذج النفقات العامة (نموذج بارو) (1990):

يقوم هذا النموذج على إعطاء أهمية بالغة لدور الدولة في الأنشطة الإقتصادية، إذ يعتبرها مصدر النمو الداخلي، حيث يفترض "أن الدولة تشترى جزءا من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها لأجل عرض الخدمات العمومية المجانية لفائدة المواطنين و المنتجين الخواص"[1]، كما يفترض أن المشتريات المتعلقة بالسلع **G** ليست وحيدة و ليس لها منافسين.

ويؤثر رأس المال العام (الانفاق الحكومي على الطرق والسكك الحديدية وشبكات الاتصال....الخ) على النمو الاقتصادي، لكن بشكل غير مباشر. وفقا لبارو، فأن النفقات العامة تسهم في زيادة فاعلية عمليات الانتاج التي يقوم بها القطاع الخاص، ولهذا، فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص. عند بارو، فان قطاع الأعمال يستخدم نوعين من رأس المال: رأس المال الخاص ورأس المال العام، حيث تنخفض إنتاجية الأول مع زيادة الناتج، غير أن وجود رأس المال العام يحول دون تناقص الانتاجية الحدية لرأس المال الخاص، وذلك بسبب الوفورات الخارجية الموجبة التي يخلفها. وحيث أن الدولة تعتمد في تمويل النفقات العامة على الضرائب والقروض، وأن ذلك يؤثر بالسلب على رأس المال الخاص، فان على الدولة أن تحاول تحقيق معدلات نمو مثلى وذلك من

[1] R.J .BARRO " Government Spending in a simple model of endogenous growth", Journal of Political economy, vol 98, n°5,1990, pp. 103-125

خلال ترشيد النفقات المعينة بخلق هذه الهياكل القاعدية أو البنى التحتية، بحيث تتفوق آثارها الموجبة على تأثيراتها السالبة.

المطلب الثالث: العوامل الواقعية المؤكدة لدور المورد البشري في النمو الاقتصادي

من العوامل التي أدت إلى زيادة أهمية رأس المال البشري نذكر:

الاخفاق النظري: استناداً إلى الافتراضات التي يعتمد عليها نموذج النمو النيوكلاسيكي **the neoclassical growth model** ،فانه من المفترض أن تصل الدول المتقدمة إلى حالة التوازن **steady state** وأن يصل الدخل إلى حده الأقصى بصورة مبكرة، ذلك بالقياس إلى الدول النامية التي سوف يتاح لها أن تنمو بمعدلات أكبر حتى يحدث التقارب بين مستويات الدخول في الدول المتقدمة والدول الأقل تقدماً.أن تجارب النمو، التي شهدتها الدول حديثة الاستقلال في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لا تؤيد صدق فرضية التقارب **the hypothesis of convergence**. علي النقيض من ذلك، صارت الفجوة ما بين الدول المتقدمة والأقل تقدما تزداد وتتسع من دون تفسير نظري مقبول. كذلك ساهمت نظرية التنمية النيوماركسية، بدعوى إنه لا يمكن إعادة إنتاج نموذج رأسمالي في الدول الأقل تقدماً، أي استحالة قيام نهضة صناعية ناجحة تحت نظام رأسمالي[1] في تعميق حالة الفراغ النظري، الذي عادة ما يسبق ظهور نظرية جديدة.

الخبرة التاريخية: أن تجارب الدول الصناعية المتقدمة تنهض كدليل على أهمية التطور النوعي لرأس المال البشري، والذي كان العامل الحاسم والأسبق للتطور الاقتصادي والإنتاجي فيها، يضاف إلى ذلك تجارب بعض الدول مثل ألمانيا، والتي تعد دليلا على أهمية نوعية العنصر البشري وكفاءته في تخطي ما خلفته الحرب من دمار والمضي قدما من جديد. اليابان، والتي تفتقر إلى الموارد الطبيعية مثال آخر، فقد تمكنت بفضل ما حققته من استثمار رائع فيما تمتلك من موارد بشرية، من تحقيق الرقي والتطور والتقدم في كافة المجالات. الدول العربية الغنية بمواردها الطبيعية وفي مقدمتها النفط دليلاً آخير وهو دليل بالنفي، ذلك أنها تتسم بضعف، وتخلخل، وتركب" البنى الإنتاجية" فيها خصوصا بالتزامن مع تدني درجة تطور ما بحوذتها من موارد بشرية بشكل أعم (إن أبداء رأي

[1] محمود، محمد عبد الرحمن صالح. (2015). " الهبة الديموغرافية وهدر رأس المال البشري في مصر: دراسة تحليلية لتحديات التنمية"، عمران، العدد (12).

مسبق عن درجة تطور رأس المال البشري العربي ليس من باب المصادرة على المطلوب)، بسبب ذلك، فانها تنوء بالفشل في تحقيق ما تتوسمه مجتمعاتها وتشرف اليه شعوبها من أمال وطموحات.

التقدم التكنولوجي: يتطلب التقدم التقني مهارات خاصة للتعامل معه يتم توفيرها من خلال التعليم والتدريب، الذي ييسر تطبيق التقدم التقني في المجالات العلمية ويساعد على تطبيق التكنولوجيا الحديثة في مجال الإنتاج.

طبيعة رأس المال البشري: وأخيرا يتميز رأس المال البشري بالإستقرار، وذلك بالقياس إلى عوامل الإنتاج الأخري مثل الأرض أو رأس المال أو العمل، كما يتميز رأس المال البشري، على خلاف رأس المال المادي بقابليته للتجديد، وذلك عن طريق التعليم والتدريب والرعاية الصحية.

المبحث الثالث: رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الوطن العربي

المطلب الأول: وضعية راس المال البشري في الوطن العربي

يمتد الوطن العربي– وهو مصطلح جغرافي سياسي يطلق على منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة – من المحيط الأطلسي في الغرب إلى بحر العرب والخليج العربي شرقا ويضم الوطن العربي جميع الدول التي تنضوي تحت مظلة جامعة الدول العربية في غرب أسيا وشمال أفريقيا وشرقها. في مساحة تبلغ حوالي 14 مليون كلم مربع. ويبلغ عدد سكان الوطن العربي في العام 2017 (359 مليون نسمة.[1]

يتميز الوطن العربي بوفرة في الثروات المعدنية وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي، حيث تستحوذ الدول العربية على أكثر من 55% من إحتياطي النفط العالمي. ومن بين الدول العشر صاحبة أكبر إحتياطي هناك خمس دول عربية تمتلك ما مجموعه 713مليار برميل نفط. هذه الدول هي المملكة العربية السعودية والكويت والعراق والإمارات وليبيا. وتستحوذ الدول العربية، كذلك على احتياطيات مهمة من الغاز الطبيعي تفوق ربع الإحتياطي العالمي. وحسب إحصائيات تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) لعام 2015، فقد بلغ إحتياطي الغاز الطبيعي في الدول العربية مجتمعة نحو 54.3 تريليون متر مكعب، ما يشكل 27.5% من الإحتياطي العالمي. إضافة إلى ذلك، تمتلك الدول العربية، كميات هائلة من المعادن، غير أنها غير مستغلة

[1] www.ar.m.wikipedia.org/v

بالشكل الكافي، ذلك إما لأنها غير مستكشفة أو لغياب الدراسات البحثية في مجال الكشف والبحث عن المعادن. وتتمثل المعادن الموجودة في المنطقة العربية أساسا في الحديد والزنك والنحاس، الفحم الحجري، والفوسفات.[1]

تتفاوت الدخول في الدول العربية والتي تتدرج جميعا في إنتسابها إلى مجموعة الدول النامية. هذا التفاوت لا يمكن تفسيره إلا في إطار التفاوت فيما يتيسر لهذه الدول من موارد وثروات طبيعية. وبحسب معيار متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، فانه يمكن تصنيف هذه الدول في ثلاث مجموعات. المجموعة الأولي وتضم الدول ذات الدخل المرتفع وتمثلها دول الخليج، وهي الدول المنتجة للنفط (السعودية، قطر، الإمارات، البحرين، وعمان). المجموعة الثانية وتشمل الدول ذات الدخل المتوسط وتضم كل من ليبيا، العراق، الجزائر، لبنان، الأردن، تونس، مصر، المغرب، سوريا، وفلسطين. المجموعة الثالثة وتضم الدول ذات الدخل المنخفض وتشمل كل من السودان، جيبوتي، اليمن، موريتانيا، جزر القمر، و الصومال. [2]

مؤشر رأس المال البشري العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي The Global Human Capital :

يصدر مؤشر رأس المال البشري العالمي في إطار تقرير رأس المال البشري العالمي، والذي يقيس قدرة 130 دولة من دول العالم في تمكين راس المال البشري ويعرف التقرير راس المال البشري " باعتبار انه يمثل المعرفة والمهارات التي يمتلكها الناس والتي تمكنهم من خلق قيمة في النظام الاقتصادي العالمي " (الهيئة الاتحادية للتنافسية والاحصاء **www.fcsa.gov.ae**". يصنف التقرير أداء الدول التي يغطيها، بالاستناد الى أربعة مؤشرات فرعية رئيسية بأوزان متساوية هي:

– القدرة **Capacity** وتتحدد بشكل كبير من خلال الاستثمارات السابقة في التعليم.

– توزيع القوى العاملة **Deployment** وتتعلق بتطبيق وبناء المهارات من خلال المشاركة في العمل، كما يتضمن المؤشر قياس الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة في العمل.

– التطوير **Development** ويشير الى الاستثمار في التعليم للجيل القادم من القوى العاملة واستمرارية تطوير القوى العاملة الحالية وإعادة تأهيلها.

---

[1] www.irfaasawtk.com

[2] تيراب، طارق عبد الله، والمهل، عبد العظيم سليمان. (2015). " تقييم الإنفاق العام على التعليم في الوطن العربي في الفترة (2000–2013) (دراسة مقارنة)"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد(2). ص: 54.

–الخبرة والدراية الفنية **How– Know** وتشير الى مدى عمق واتساع المهارات المتخصصة المستخدمة في العمل.

وتعتمد عملية قياس وتقييم هذه الدول على تجميع نتائج 21 مؤشر فرعي، كما يوضح الشكل رقم 1، تخص خمس فئات عمرية هي بالترتيب: 0–14سنة، 15–24سنة، 25–54 سنة، 55 –64سنة، 65 سنة وأكثر". [1]

وتتراوح قيمة مؤشر رأس المال البشري المركب من 0 (الأسوأ) الى 001 (الأفضل) ويتم تنميط المؤشرات الاولية من خلال الصيغة التالية:

$$(xmin-xmax)/(xmin-xi)=li$$

حيث **xmin** و**xmax** تعبران عن القيم الدنيا والقصوى للمؤشر **x**، على التوالي وتعبر **xi** عن قيمة المؤشر **x** في سنة القياس. وفي خطوة لاحقة، يتم حساب المؤشرات الفرعية وتساوي الوسط الهندسي لكل المؤشرات المنمطة. وأخيرا، يتم حساب المؤشر الاجمالي المركب باعتباره يساوي الوسط الهندسي البسيط للمؤشرات الفرعية. [2] بالنسبة للدول العربية، فان مؤشر رأس المال البشري العالمي يغطي 12 دولة عربية فقط كما يوضح الجدول (1)، والذي يوضح المراكز التي حصلت عليها الدول العربية وفقا لتقرير مؤشر رأس المال العالمي 2017.

[1] The Global Capital Report 2017: p5

[2] بنتور، المصطفى. (2020). " منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الاشارة الى وضع الدول العربية"، صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae ، ص 27.

الجدول (2) : مكونات مؤشر رأس المال البشري العالمي

الدولة	الترتيب العالمي	المؤشر الإجمالي Overall index (المركز)	القدرة Capacity (المركز)	توزيع القوى العاملة Deployment (المركز)	التطوير Develoment (المركز)	المعرفة الفنية Know-How (المركز)
الامارات	45	65.48	91	69	19	32
البحرين	47	64.98	30	45	77	53
قطر	55	63.97	94	10	52	69
السعودية	82	58.52	60	124	71	58
الأردن	86	58.15	46	129	56	45
الكويت	96	56.08	105	50	94	66
مصر	97	55.99	80	126	86	50
الجزائر	112	51.51	113	115	82	103
تونس	115	50.76	110	127	78	73
المغرب	118	49.47	106	121	99	108
موريتانيا	129	41.19	116	125	128	126
اليمن	130	35.48	122	130	130	127
المتوسط		56.00				

مصدر : Source: The Global Human Capital Report 2017 data available on line :

http://reports.wefourm.org/global-human-capital-report-2017

يشير تقرير مؤشر رأس المال البشري 2017 إلى كثير من نقاط الضعف التي تشوب جهود تنمية رأس المال البشري في الدول العربية. على سبيل المثال، وبالنظر الى الجدول رقم (1) يتبين تدني مؤشرات توظيف القوة العاملة في معظم الدول العربية ومنها السعودية، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، المغرب، وموريتانيا. وهو ما يرجع الى تشوهات سوق العمل في تلك البلدان، إضافة إلى عوامل عدم التنسيق بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل. ويشير تدني مؤشر القدرة، في كل من الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا، واليمن، إلى ضعف حجم الاستثمار في التعليم وإلى تواضع رصيد هذا النوع من الاستثمار، كما يوضح الجدول رقم (1).

استناداً إلى تقرير مؤشر رأس المال البشري2017، فان المتوسط العالمي لتنمية رأس المال البشري يبلغ 62% من إجمالي رأس المال البشري العالمي. بصورة أخرى، فان نسبة الاهدار في الموارد البشرية يبلغ حوالي 38% من رأس المال البشري العالمي، كما يوضح الشكل (2). بالنسبة للدول العربية، فان نسبة تنمية رأس المال البشري تبلغ في المتوسط حوالي 56% وهو أقل من المتوسط العالمي (62%)، وهو ما يعني أن حوالي 44% من رأس المال البشري في الدول العربية، وهي نسبة مرتفعة للغاية وتجاوز المتوسط العالمي للفجوة في تنمية رأس المال البشري العالمي (38%)، مهدرة غير مستغلة وذلك بسبب الخطأ في توزيع المهارات ضمن القوة العاملة وفي تطوير المهارات المستقبلية وفي التعزيز غير الكافي للتعلم المستمر للقوة العاملة.

المطلب الثاني: سبل الاستفادة من رأس المال البشري العربي

لوحظ من العرض السابق أنه على الرغم من الجهود التي قامت بها الدول العربية فيما يتعلق بسياسات الانفاق على التعليم والصحة بغرض تطوير رأس المال البشرى ، وما تم تصميمه من برامج واستيراتيجيات بهدف رفع كفاءة العنصر البشرى بها ، الا ان تلك الجهود لم تلق بظلالها على التنمية المستدامة بتلك الدول ، على الرغم مما أثبتته العديد من الدراسات من وجود علاقة قوية بين تنمية العنصر البشرى وزيادة الاستثمارات الموجهه له وبين النمو الاقتصادى بالدولة ، ومن ثم فإنه لابد من ايجاد سبل لتفعيل الاستفادة من العنصر البشرى بالدول العربية وزيادة كفاءته ومهاراته بما يمكنه من المنافسة بقوة في الاسواق العالمية ، وفي هذا الصدد تقترح الدراسة عدداً من التوصيات التي توصل اليها باحثون التي من شأن الاخذ بها الارتقاء بمستوى مهارات العنصر البشرى باي دولة وهى كالتالى :[1]

[1] K.K. Ogujiuba and A.O.Adeniyi , Economic Growth and Human Capital Development ,(http :// 129.3.20..411 eps / maci papers /0508.doc .vol44,no.3,sep.2006. p26.27

1- استمرار الحكومات العربية في توفير البيئة الداعمة وتحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادى ، الامر الذى سينعكس بالضرورة على زيادة الاستثمارات في رأس المال البشرى من قبل القطاع الخاص .

2- تدعيم البنية التحتية للمؤسسات التعليمية من أجل الارتقاء بجودة العملية التعليمية وخريجيها

3- زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائى ، والتأكيد على دور كلا من القطاع الخاص والمؤسسات الدينية بالاشتراك مع الحكومة في هذا الصدد .

4- تخفيض معدلات التسرب من المراحل التعليمية بعد الابتدائى من خلال التنسيق بين المؤسسات التعليمية العاملة في هذه المراحل وبين المؤسسات التعليمية الفنية .

5- تحسين أجور ومرتبات المدرسين وأساتذة الجامعات بشكل ملموس ، والعمل على رفع كفاءة مؤسساتهم التعليمية .[1]

6- مراجعة كافة الخطط التنموية السابقة ، مما سيساهم في مساعدة واضعى الخطط التعليمية في تقييم الوضع الحالى ، والعمل على وضع اهداف واضحة للقطاع التعليمى بتلك الدول ، وكذلك اقتراح استيراتيجيات بديلة تساهم في تحقيق تلك الاهداف ، وتحديد النفقات المطلوبة وذلك في ضوء الموازنة الموضوعة .

7- ولتفعيل دور السياسات التعليمية ، فإن هناك حاجة لجعل عملية اتخاذ القرارات في القطاع التعليمي تتسم باللامركزية ، وذلك من خلال زيادة مستوى استقلالية المؤسسات التعليمية في المدارس والكليات والجامعات . ولقد كان هذا هو المتبع في أغلب تلك الدول في الخمسينيات وحتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي ، وبالتالي تمتعت مؤسسات التعليم الثانوي والعالي باستقلالية ملموسة في عمليات اتخاذ القرار دون التدخل من الوزارات الحكومية ، ولكن هذا الامر قد تغير مع تآكل الاستقلالية المالية التي كانت تتمتع بها تلك المؤسسات ، مما أضر بالعملية التعليمية بشكل ملموس، وبالتالي فان هناك حاجة لإعطاء المزيد من الصلاحيات والسلطات للمؤسسات التعليمية المختلفة .

8- ضرورة مساهمة القطاع الخاص في عملية تنمية القطاع التعليمي و الصحي في الدول العربية ليس فقط من خلال انشاء وتمويل المؤسسات التعليمية والصحية ولكن أيضاً من خلال تصميم المناهج التعليمية بالمدارس والاهتمام بالبنى التحتية في القطاع الصحي ، وزيادة أنشطة البحث والتطوير .[1]

---

1 لمزيد من التفاصيل أنظر كلا من :

- Central Bank of Nigeria,. Economic and Financial Review, Economic Growth and Human Capital Development, vol.44, no.3, Sep. 2006. p22,23

-

9- لقد أشارت احدى دراسات البنك الدولي انه يمكن القول بأن الموازنة الموجهة للقطاع التعليمي تعد كافية في بعض اقاليم العالم ولكنها تستخدم بشكل غير فعال ، وهذا يرجع الى عدم كفاءة المدرسين بالمدارس على الرغم من تقاضيهم اجورهم بشكل منتظم ، مما يساهم في خلق أجيال من الطلاب ليس لديهم المهارات المطلوبة بسوق العمل ، وكذلك انشاء المباني التعليمية في أماكن غير ملائمة .....الى غير ذلك ، ومن ثم فان السياسات والبرامج التعليمية في الدول العربية عليها أن تأخذ مثل تلك الامور في اعتبارها .

10- اضافة لما تقدم ، فإنه من المطلوب توفير التمويل الملائم للقطاع التعليمي والصحي في الدول العربية، حيث أن تمويل التعليم والمؤسسات الصحية يعدان من أهم العوامل التي تخلق تباينات واضحة في مستوى رأس المال البشرى بين الدول .

11- ينبغي أن تعكس المناهج التعليمية احتياجات سوق العمل وخاصة القطاع الصناعي، فمع التقدم التكنولوجي والصناعي الذى تشهده بعض الدول العربية ، فإن من الضروري رفع مستوى مهارات المتعلمين لمواكبة تلك التطورات .

12- وضع قوانين من شأنها الحد من عمالة الاطفال مما سينعكس بالضرورة على زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس ، ولجعل هذه القوانين أكثر فعالية فإنه لابد أن يصاحبها سياسات للحد من الاثار السلبية الناجمة عن فقدان هؤلاء الاطفال وعائلاتهم لهذه الدخول وذلك من خلال منح المزيد من الاعانات لعائلات هؤلاء الاطفال .[2]

لقد أشارت العديد من الدراسات أن الحكومات العربية على الرغم من تعدد جهودها وبرامجها لتنمية مواردها البشرية الا أن تلك البرامج لم تظهر فعالية ملموسة وتحتاج الى المراجعة، فعلى سبيل المثال فأن الجامعات العربية تحتل مراكزا متدنية مقارنة بنظيراتها الغربية ، وعلى الرغم من ان الدول العربية تعد من أكبر الدول من حيث عدد سكانها ، الا أن لديها عدد علماء ومهندسين أقل يقومون بأنشطة البحث والتطوير ، وذلك مقارنة بالبرازيل والصين ، و الهند ، والولايات المتحدة الامريكية .[3] ومن ثم فلكى تحقق الدول العربية أهدافها واستيراتيجيتها، فإنها لابد أن تضع قضية تنمية العنصر البشرى بها على قائمة أولوياتها وهذا ما فعلته النمور الاسيوية لكى تصل الى ما حققته من نمو اقتصادي ملموس .

---

[1] Ben .V. Oujimite, ,Building Human Capital for Sustainable Economic Development, Journal of Sustainable Development, vol 4. No 4. , Aug 2011, p .185,186 .

[2] Ujunwa Augustine , Human Capital Development and Economic Growth, International Journal of Development Studies , vol .4,no.3 , 2009 p8.9.

3 Harry Deinibiteim Mmonimah , " the Centrality of Human Capital Development to the Attainment Development Program " Journal of Sustainable Development in Africa , (Clarion: : Clarion University of Pennsylvania , vol .12 , No5 , 2010)., p 150.

المطلب الثالث: عرض وتحليل الدراسات السابقة في الموضوع

1- الدراسات السابقة

- **دراسة (الرفيق، 2008)**[1]

تهتم هذه الدراسة بقياس أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في اليمن خلال الفترة (2000-2006). الأسلوب الذي تم تطبيقه يعتمد على استخدام إختبار جوهانسون للتكامل المشترك، وطريقة المربعات الصغري العادية (**OLS**) في قياس العلاقة بين لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وبين بعض المتغيرات الدالة على رأس المال البشري مثل: خريجي التعليم الجامعي الحكومي والاهلي، وعدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي الحكومي والاهلي، وعدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي والثانوي والمهني، والانفاق الحكومي على التعليم. لقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وبين عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الابتدائي، والثانوي، والمهني، وقد أرجعت الدراسة ذلك إلى ما تمثله زيادة أعداد الطلاب في تلك المراحل من تكلفة كبيرة على الدولة اليمنية.

إضافة إلى ذلك، اظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين مخرجات التعليم الجامعي (الحكومي والأهلي)، كذلك بين أعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي (الحكومي والأهلي) وبين النمو الاقتصادي، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث تؤدي زيادة تعليم وتأهيل الكوادر البشرية إلى زيادة النمو الاقتصادي، وقد بينت النتائج وجود علاقة عكسية بين الإنفاق على التعليم وبين النمو الاقتصادي، ما تم تفسيره بعدم إستغلال الإنفاق الحكومي بشكل أمثل(مثال توجيه الانفاق إلى مجالات غير هامة مثل طباعة الكتب أو شراء السيارات).

[1] الرفيق، محمد يحيي. (2008). " أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: دراسة تحليلية قياسية" https://search.mandumah.com/record/74664

- دراسة **Abdalla and Arabi (2013)**[1]

تحرت هذه الدراسة أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1982-2009). قامت الدراسة باستخدام نموذج من المعادلات الانية يتكون من 6 معادلات تضم 19 متغير يحدد من خلالها مستوى التعلم، والنمو الاقتصادي، والاستثمار الاجنبي المباشر، وانتاجية العوامل الكلية، ومؤشر التنمية البشرية، والاستثمار في التعليم والصحة. اعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية ثلاثية المراحل وجاء استخدام المتغيرات على النحو التالي: الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، ومؤشر رأس المال البشري ممثلا في المستوى التعليمي للفرد، والاستثمار في التعليم والصحة. وقد وجدت الدراسة أن نوعية التعليم تؤثر بشدة على النمو الاقتصادي، حيث يزداد تأثير خريجي التعليم الجامعي على النمو الاقتصادي مقارنة بالحاصلين على الثانوية العامة، كما أن الرعاية الصحية ذات اثر موجب على النمو الاقتصادي، في حين وجدت الدراسة أن إنتاجية العوامل ذات أثر عكسي على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ما يرجع إلى تقادمها وعدم ملائمتها.

- دراسة **(عمر، 2013)**[2]

سعت هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفاق على التعليم على النمو الاقتصادي في خمس من الدول العربية (الجزائر، اليمن، المملكة العربية السعودية، مصر، عمان). لتحقيق أهداف الدراسة، اعتمدت الدراسة على النموذج التالي:

معدل النمو **EG = f**(معدل التضخم المحلي**INF**، وحجم الحكومة**GS**، ودرجة الانفتاح التجاري**OPEN**، ورأس المال البشري**HC**، ونمو السكان **POPG**، وحجم الانفاق الحكومي على قطاع التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي**GE**).

[1] Abdalla, S., Arabi, K. (2013). "The Impact of Human Capital on Economic Growth: Empirical Evidence from Sudan", Research in World Economy, Vol.4, No.2.

[2] عمر، دينا أحمد. (2013). " نموذج مقترح لقياس أثر حجم الانفاق في قطاع التعليم على النمو الاقتصادي للدول: بالتطبيق على دول عربية مختارة للفترة (1990-2009)"، مركز الدراسات المستقبلية (43).

في تمثيل رأس المال البشري، استخدمت الدراسة نسبة إجمالي الملتحقين بالتعليم الثانوي في الدولة. اعتمدت الدراسة طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (**OLS**) على السلاسل الزمنية للمتغيرات في الفترة (1990-2009). وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-أن تأثير رأس المال البشري في النمو الاقتصادي كان موجب وغير معنوي في جميع دول العينة، ما أرجعته الدراسة إلى عدم بلوغ الاستثمار في رأس المال البشري في جميع دول العينة إلى ذلك المستوى الذي يؤثر على النمو الاقتصادي.

-أن تأثير الانفاق على التعليم كان موجب ومعنوي في كل من السعودية وعمان ومصر، ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، وكان سالب ومعنوي في كل من الجزائر واليمن. فسرت الدراسة ذلك بعدم إستغلال الانفاق على التعليم بشكل أمثل، وحيث لا تستخدم عناصره في توفير المستلزمات الضرورية للتعليم. هذه النتائج يجب قبولها في أطار لا يتغافل عن أخطاء القياس وعلى رأسها تجاهل اختبار اسقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات، والتي ينبغي القيام بها قبلا للتأكد من صحة نتائج الانحدار.

- **دراسة (الشعافي، والغصين، 2015)**[1]

استهدفت هذه الدراسة قياس العلاقة التبادلية بين الاستثمار في التعليم والنمو الاقتصادي في ليبيا وذلك خلال الفترة (1970-2010). في سبيل تحقيق هذا الهدف، قامت الدراسة باستخدام النموذج التالي:

الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي **f=RGDP**(مؤشر التقدم التكنولوجي الخارجي**A**، وإجمالي حجم السكان**POP**، ونسبة حجم العمالة إلى إجمالي السكان**L/P** ، والمدرجين في التعليم العام**ST** (إبتدائي، ومتوسط، وثانوي)، والمدرجين في الجامعات **STU** (الحكومية والأهلية)، وخريجي الجامعات **BACALOR** (الحكومية والأهلية)، والإنفاق على التعليم**INVEST**).

اعتمدت الدراسة على بعض مؤشرات رأس المال البشري مثل عدد خريجي الجامعات، والمدرجين في التعليم العام، والمدرجين في الجامعات، ومؤشر التقدم التكنولوجي الخارجي، الانفاق الاستثماري على التعليم. باستخدام منهجية جوهانسون للتكامل المشترك، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي وبين مخرجات

[1] الشعافي، نجيب محمد حمودة والغصين، نواف. (2015). " أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في ليبيا(دراسة تحليلية قياسية)"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثامن، العدد(22).

التعليم الجامعي (حكومي وأهلي) من جهة وبين النمو الاقتصادي وعدد طلاب الجامعات من جهة أخرى. توصلت الدراسة، أيضا إلى وجود علاقة عكسية بين الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، وأشارت إلى ضعف استغلال إمكانيات العنصر البشري بسبب ضعف معدلات الاستثمار البشري في ليبيا. ورغم أهمية هذه النتائج، فانه لايمكن تمريرها والاستدلال، بالإستناد الى مدلولاتها، ذلك إنها تستند إلى قياس خاطئ مرده تجاهل درجة استقرار السلاسل الزمنية محل الاستخدام.

- **دراسة (عليوة، 2015)**[1]

تحاول هذه الدراسة اختبار العلاقة بين الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2014/2013-1991/1990). المؤشرات المستخدمة في تمثيل رأس المال البشري هي إجمالي عدد المدرجين في التعليم في كل مراحل التعليم، والنموذج الذي تعتمده الدراسة هو:

$$GDP = F(Ge, L/P, Gr, Ei, Ge_{t-1})$$

حيث:

GDP= الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي **Ge**= الانفاق الحكومي على التعليم

Ei= أعداد الطلاب المدرجين في التعليم **Gr**= الايرادات العامة

L/P= حجم العمالة إلى حجم السكان

استخدمت الدراسة أسلوب قياس يعتمد على طريقة المربعات الصغرى (**OLS**) وقد أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، حيث تؤدي زيادة الانفاق على التعليم بنسبة 1% إلى زيادة الناتج المحلى الاجمالي بنسبة 569%، كذلك اظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين مؤشر رأس المال البشري والنمو الاقتصادي، فكلما زادت أعداد المدرجين في التعليم بنسبة 1% زاد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 46% ، وقد اظهرت النتائج أن الانفاق على التعليم لفترة إبطاء واحدة لا يؤثر على النمو الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، تم تطبيق مهجية جرانجر للسببية بين متغيرات الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية تبادلية بين

[1] عليوة، زينب توفيق. (2015). " العلاقة بين حجم الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي مع التطبيق على جمهورية مصر العربية "، المجلة العربية للادارة، المجلد (35)، العدد (2).

النمو الاقتصادي والانفاق على التعليم، وإلى عدم وجود علاقة سببية بين مؤشر رأس المال البشري والنمو الاقتصادي.

مما سبق يتضح وجود تضارب في النتائج، التي أفضت اليها الدراسة وذلك بسبب أخطاء القياس، والتي يمكن اجمالها فيما يلي:

- اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المتعدد، ذلك رغم عدم استقرارية السلاسل الزمنية محل الاستخدام، وهو ما يسفر عن نتائج مضللة، .0245ما يعرف بمشكلة الانحدار الزائف.

- استخدمت الدراسة أسلوب جرانجر للسببية، والذي يتطلب استقرار السلاسل الزمنية في المستوي. بصورة أخرى، أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الصفرية **I**(0)، الشرط الذي لم يتحقق، كما يوضح اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

- **دراسة (بلحنافي، ومختاري، 2016)**[1]

استهدفت الدراسة قياس أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1962-2012) واعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية (**OLS**) في القياس. في تمثيل رأس المال البشري، استخدمت الدراسة عدد من المؤشرات مثل: تطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية، تطور عدد التلاميذ في المرحلة الأساسية، تطور عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية، تطور عدد التلاميذ في المرحلة الجامعية، والانفاق على التعليم في الجزائر، بينما استخدمت معدل الانتاج الداخلي الخام كمؤشر للنمو الاقتصادي وقد بينت النتائج وجود أثر معنوي موجب لتطور عدد التلاميذ في المرحلة الابتدائية والأساسية على النمو الاقتصادي، حيث يقلل التعليم في هذه المراحل من معدلات الجهل والامية، كذلك اظهرت النتائج أن تطور عدد الطلاب في المرحلة الجامعية يؤثر بطريقة سلبية على النمو الاقتصادي وذلك بسبب إرتفاع معدلات البطالة بين خريجي التعليم الجامعي.

خلافا لذلك، أظهرت النتائج أن تطور عدد الطلاب في المرحلة الثانوية غير معنوي (لا يؤثر على النمو الاقتصادي)، حيث يفتقد الطالب في هذه المرحلة إلى الخبرة، ويؤدي تصنيف الطالب مع من يحملون مؤهل دون الثانوي إلى حصوله على أجر دون انتاجيته. أظهرت النتائج، بالمثل أن الانفاق على التعليم في الجزائر غير

[1] بلنحافي، أمينة ومختاري، فيصل. (2016). " أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية من 1962 إلى 2012"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد2016/02.

معنوي، ما أرجعته الدراسة إلى إرتفاع معدلات البطالة، خاصة بين المتعلمين. ورغم أهمية ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، فأن هذه النتائج لايمكن البناء عليها بسبب افتراض استقرار السلاسل، والذي يحيل إلى نتائج إنحدار زائفة.

- **دراسة (الفضيل، وأبوفناس، 2017)**[1]

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر الاستثمار البشري على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980–2010)، الأسلوب المطبق يتمثل في إستخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (**OLS**). في تمثيل رأس المال البشري، استخدمت الدراسة كل من مخرجات التعليم العالي والانفاق على التعليم، في تمثيل النمو الاقتصادي، اعتمدت الدراسة على الناتج المحلي الاجمالي. لقد أشارت الدراسة إلى تحسن مستوى رأس المال البشري في ليبيا في فترة الدراسة، حيث أسفرت زيادة حجم الإنفاق على التعليم في ليبيا عن زيادة معدلات الالتحاق المدرسي للذكور والإناث، وانخفاض معدلات الأمية.

كذلك أوضحت النتائج القياسية أن مرونة الناتج لكل من الانفاق على التعليم ومخرجات التعليم العالي كانت موجبة، مما يعني أن زيادة الاستثمار البشري تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. رغما عن ذلك، فانه لايمكن قبول نتائج الدراسة القياسية بسبب افتراض استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة، مما يشكك في سلامة نتائج الدراسة القياسية والتي تتعارض مع النتائج التي توصلت اليها دراسة أخري عن ليبيا (الشعافي، والغصين، 2015).

- **دراسة المالكي، وبن عبيد، 2017)**[2]

تهتم هذه الدراسة بإختبار العلاقة التبادلية بين التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970–1998). استعملت الدراسة نموذج من المعادلات الآنية يتكون من ثلاث معادلات سلوكية وذلك بغية تفسير المتغيرات التالية: الناتج المحلي الاجمالي، والمدرجين في التعليم العام، والانفاق الحكومي على التعليم، الأسلوب المطبق يتمثل في طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاثة مراحل. بالنسبة للمتغيرات فقد تم استخدامها على النحو التالي: الناتج المحلي غير النفطي كمؤشر للنمو الاقتصادي، متغيرات الانفاق الحكومي على التعليم،

[1] الفضيل، عبد الحميد على وأبوفناس، أحمد سعد. (2017). " قياس أثر الاستثمار البشري على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980–2010)"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد(5)، عدد خاص.

[2] المالكي، عبد الله بن محمد، وبن عبيد، أحمد بن سليمان. (2017). " التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية"، مركز دراسات المملكة العربية السعوديةhttp://ksastudies.net.

والمدرجين في التعليم العام، ومخرجات التعليم الحكومي كمؤشر على رأس المال البشري في المملكة العربية السعودية. لقد أظهرت النتائج أن زيادة الدخل غير النفطي تؤدي إلى زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم العام، ولكن زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم العام تؤدي إلى انخفاض الدخل غير النفطي. تم تفسير ذلك على أساس أن زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم تؤدي إلى زيادة التكاليف، وبالتالي تقلل الناتج غير النفطي، كما وجدت الدراسة أن مخرجات التعليم الجامعي لا تؤثر على الناتج غير النفطي، ما أرجعته الدراسة إلى عدم توافق مخرجات التعليم الجامعي مع سوق العمل في المملكة السعودية. رغما عن ذلك، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين الانفاق على التعليم و الناتج غير النفطي فسرت الدراسة ذلك بسبب ما يكتسبه الافراد من مهارات ومعارف، اضافة إلى تأثير مضاعف الانفاق الحكومي.

- **دراسة (عمران، 2018)**[1]

سعت هذه الدراسة إلى إختبار العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1962-2008). لقد تبنت الدراسة نموذج جي شو (للنمو) والمطبق على تايوان خلال الفترة (1953-1992) . هذا النموذج يتضمن نموذجي سولو برأس المال البشري، وبدون رأس المال البشري والأخير يعرف بنموذج (**MRW**). لقد عولت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية (**OLS**) في إختبار نموذج النمو الخارجي، في حين استخدمت طريقة المربعات الصغرى على المرحلتين (**TSLS**) في اختبار نموذج النمو الداخلي. في تمثيل رأس المال البشري، قامت الدراسة باستخدام معدل الالتحاق الثانوي مضروبا في حجم قوة العمل. في تمثيل النمو الاقتصادي، قامت باستخدام نصيب العامل من الناتج كمؤشر للنمو الاقتصادي. وقد انتهت الدراسة إلى عدم وجود أثر لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر، في حين أكدت الدراسة على أهمية الإستثمار، ورأس المال المادي، ومعدل الإهلاك، ومعدل نمو القوة العاملة في تفسير النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

[1] عمران، بشراير، "الدراسات القياسية للإختبار نموذج النمو من الداخل مع التطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة (1962-2008)"، www.https//www.asjp.cerist.dz .

2- تحليل نتائج الدراسات السابقة

-الدراسات التطبيقية السابقة، والخاصة بحالة الدول العربية كانت تسعى إجمالاً إلى تحديد الأثر الانمائي لرأس المال البشري العربي على النمو الاقتصادي.

- إن قياس الأثر الانمائي لرأس المال البشري في معظم هذه الدراسات كان يستند إلى نموذج سولو الموسع بتقنية**MRW**، بديلاً عن نماذج النمو الداخلية والأكثر تعقيداً.

يتعامل نموذج سولو الموسع بتقنية **MRW** مع رأس المال البشري باعتباره عنصر من عناصر الإنتاج مثله مثل العمل ورأس المال. في هذا الإطار، يتم استخدام دالة كوب دوجلاس ذات العوائد الثابتة، والتي تأخذ الشكل التالي:

$$Y = A K^{\gamma} H^{\theta} L^{(1-\gamma-\theta)}$$

في هذا النموذج، يعبر كل من**L** و**H** و**K**عن رأس المال المادي ورأس المال البشري والعمل على التوالي. وهنا تبرز-ما يمكن اعتباره -إشكالية مفاهيمية، حيث يتوجب اختيار مؤشر **proxy** لتمثيل رأس المال البشري، المصطلح ذو الأبعاد المتعددة.

- بشكل عام تفضي صعوبة تمثيل رأس المال البشري كمفهوم نظري متعدد الأبعاد إلى نزوع أو إتجاه الدراسات السابقة للتعامل مع التعليم الرسمي بوصفه الشكل الأكثر شيوعاً للإستثمار في رأس المال البشري (تجاهل صور الاستثمار الأخرى مثل الصحة والتدريب والبحث والتطوير وغيرها من صور الإستثمار في رأس المال البشري) وهو ما يؤدي إلى إختزال مفهوم رأس المال البشري، ضمنياً في التعليم فقط، على ذلك، فإنه يجب قبول النتائج التي تتوصل اليها الدراسات السابقة بشكل نسبي وفي إطار ما تمثله تلك المؤشرات بالنسبة للنمو الاقتصادي.

-صعوبات أخرى تواجه هذه النوعية من الدراسات أهمها عدم توافر البيانات عن رصيد رأس المال البشري، مما يؤدي إلى قيام كثير من هذه الدراسات باستخدام مؤشرات مثل معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، والثانوي، والتعليم العالي (التي يسهل الحصول عليها مقارنة برصيد رأس المال البشري) بديلاً عند تمثيل رأس المال البشري وهي متغيرات تدفق **flow** وتعبر عن عملية تكوين رأس المال البشري عوضاً عن رصيد رأس المال البشري.

- إن كثير من الدراسات السابقة، والتي عملت على قياس أثر رأس المال البشري على الإنماء الاقتصادي في الدول العربية، كانت تعاني خاصة من بعض أخطاء القياس، وعلى رأسها إفتراض استقرار السلاسل الزمنية

للمتغيرات محل البحث، مما يجعلها عرضة للانحدار الزائف. الأمر الذي يشكك في النتائج التي تتوصل اليها ويقلل من إمكانية الاعتماد عليها في تكوين وإطلاق الأحكام.

– أن الانفاق الحكومي لا يؤثر على التعليم في عملية الإنماء الاقتصادي في الدول العربية بشكل عام، وهذا أمر يمكن رده إلى بعض العوامل مثل: تدني نسبة الانفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام أو كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عما يعد المعدل الملائم، عدم استخدام الإنفاق الحكومي على التعليم بشكل أمثل، أو توجيهه إلى مجالات غير مهمة مثل شراء السيارات أو طباعة الكتب الفاخرة عوضاً عن الانفاق على تكوين البنية الأساسية للموارد البشرية. إضافة إلى ذلك، فان انتشار البطالة بين صفوف المتعلمين في بعض البلاد العربية (بالذات بين خريجي التعليم العالي) يقلل من جدوى الانفاق على التعليم ويقلل من أثره، بالتبعية على النمو الاقتصادي.

– أن التعليم الجامعي لا يؤثر، بصفة عامة على النمو الاقتصادي في الدول العربية، هذا بسبب انخفاض جودة التعليم الجامعي، إضافة إلى مشكلة البطالة، والتي تصل لأعلى معدلاتها بين خريجي التعليم العالي، خاصة بسبب تدني مستويات التعليم والتدريب، مما يسفر عن وجود خريجين غير مؤهلين للعمل في سوق تنافسية وغير متلائمة مع سياسات التعليم، الأمر الذي يسفر نهائيا عن وجود هدر في رأس المال المادي والبشري سواء بسواء.

إضافة إلى ذلك، فقد ترجع الصلة الضعيفة بين نواتج التعليم والنمو الاقتصادي إلى ارتفاع مستويات التوظيف في القطاع العام والتي لا تستند الى اعتبارات الانتاجية، أو إنخفاض عدد القطاعات الاقتصادية الديناميكية القادرة على المنافسة الدولية.

ويشكل عدم التوازن في توزيع الخريجين على التخصصات المختلفة عاملاً إضافياً وراء ضعف تأثير التعليم الجامعي على النمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث تأتي العلوم الاجتماعية كالقانون وإدارة الأعمال في المركز الأول عوضا عن العلوم التطبيقية. إن تركز الخريجين في هذه التخصصات لا يؤدي إلى تكوين رأس المال البشري النوعي الذي تحتاج إليه عملية التنمية، ففي حين تقوم مؤسسات التعليم العالي كل عام بضخ المزيد من الخريجين ممن لا تتوافر لهم فرص العمل، يفتقر سوق العمل إلى بعض التخصصات التي تتسم بالندرة.

– بالنسبة إلى التعليم قبل الجامعي بمراحله المختلفة، فأن تأثيره إما أن يكون سلبياً، نظراً لما يمثله من تكلفة، أو أن يكون غير معنوي أي غير مؤثر على النمو بسبب ضعف تأثيره في سوق العمل.

– وأخيرا، فقد القت الدراسات السابقة الضوء بشكل مباشر على مشكلات انخفاض حجم الاستثمار في التعليم، والتي ترجع الى عوامل عديدة على رأسها عدم كفاءة الانفاق على التعليم، مما يترك أثره في صورة تدني معدلات الالتحاق بالتعليم في المراحل المختلفة، وما يرتبط بذلك من مشكلات تدني جودة التعليم، في حين انها قامت بإلقاء الضوء بشكل غير مباشر على مشكلات توظيف وتأهيل وتطوير وتوزيع القوة العاملة كصورة من صور الاهدار في رأس المال البشري في الدول العربية.

خاتمة الفصل

هدف هذا الفصل الى التعرف على العلاقة ما بين رأس المال البشرى والنمو الاقتصادي واسقاط ذلك على الدول العربية. حيث بدأ بعرض أهم المفاهيم المطبقة لرأس المال البشرى ، ثم تناول أهمية العنصر البشرى ودوره في النمو الاقتصادي ، وكذلك عرض لبعض المؤشرات المطبقة لقياس مستوى رأس المال البشرى . ثم انتقل الى تناول الوضع النسبى لرأس المال البشرى في الدول العربية من خلال تناول عدد من المؤشرات التي وردت في تقرير التنمية البشرية والتي من أهمها (HDI) ، واتضح مدى ضآلة تلك المؤشرات في الدول العربية – مقارنة بدول أخرى – وكذلك تدنى ترتيبها العالمى في هذا الصدد .

كما تم عرض عدد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين رأس المال البشرى والنمو الاقتصادى ، وقد قامت تلك الدراسات بتطبيق نماذج ومناهج مختلفة في تحليلها لهذه العلاقة. وأخيراً تم تقديم العديد من التوصيات و السبل المقترحة التي من شأن الاخذ بها تطوير الموارد البشرية العربية وزيادة فعاليتها وكفاءتها ومساهمتها في النمو الاقتصادى . والتي من أبرزها زيادة الجهود الحكومية الموجهة نحو تدعيم قطاعى الصحة والتعليم من خلال زيادة الميزانية المخصصة لكل منهما ، حيث تتحمل الحكومة المسئولية الرئيسية في تحسين جودة التعليم وتوفير رعاية صحية مرضية ، بينما يلعب القطاع الخاص دوراً مكملاً في هذا الشأن . فالجهود التنموية التي تقوم بها الدول العربية يعوقها تدهور مستوى رأس المال البشرى من حيث العدد والجودة ، وان لم تعمل هذه الدول على حل تلك العقبات فلن تستطيع تحقيق أهدافها التنموية الاستيراتيجية.

الفصل التطبيقي

تمهيـــد :

بعد تحديد الإطار النظري العام لهذه الدراسة في الفصل الأول سنحاول من خلال هذا الفصل تحديد دور المورد البشري في النمو الاقتصادي لمجموعة مختارة من الدول العربية حيث تأتي أهمية هذا الفصل التطبيقي الذي يهدف إلى الربط بين الدراسة النظرية و الواقع الاقتصادي في الدول العربية ولدراسة هذا الجانب من البحث اعتمدنا على المعلومات والبيانات المتوفرة في التقارير المختلفة للمنضمات والهيئات الدولية وكذا قواعد البيانات المتاحة والتي سيتم معالجتها احصائيا باستخدام برنامج ستاتا الاحصائي. وعليه تم تقسيم هدا الفصل كالتالي :

المبحث الاول : الاطار المنهجي للدراسة.

المبحث الثاني : التحليل الوصفي.

المبحث الثالث : الدراسة القياسية .

المبحث الاول : الاطار المنهجي للدراسة.

سيتم التطرق في هذا المبحث الى توضيح المنهجية المتبعة في هذه الدراسة من خلال تبيان مجتمع الدراسة، وكدا طرق جمع البيانات بالاضافة الى النماذج المستعملة في تحليل البيانات .

المطلب الاول : منهجية الدراسة ، مجتمع الدراسة وعينة.

ارتاينا ان نعرض في هذا المطلب كل من الاسلوب المتبع في الدراسة قصد الوصول الى الاهداف بالاضافة الى تبيان كل من المجتمع و عينة الدراسة وهذا وفق ما يتطلبه موضوع البحث .

الفرع الاول: منهجية الدراسة.

تعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب الوصفي في تحليل العلاقة بين الموارد البشرية والنمو الاقتصادي، وتوضيح نتائج تلك العلاقة، وأيضا على الأسلوب القياسي في تقدير تلك العلاقة، اعتماداً على نماذج البانل المطبقة على مجموع البيانات المحصل عليها لمجموعة الدول العربية كمجتمع للدراسة.

الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة .

اولا : مجتمع الدراسة.

كون هذه الدراسة تسعى لقياس اثر راس المال البشري على النمو الاقتصادي وذلك بالتطبيق على مجموعة من دول الوطن العربي من خلال تجميع بيانات تخص من 2010 الى 2022 . من خلال تبيان المفاهيم المطبقة لرأس المال البشرى والتي تناولت أهمية العنصر البشرى ودوره في التنمية الاقتصادية ، وكذا عرض لبعض السبل المطبقة لقياس مستوى رأس المال البشرى . وعرض حال الوضع النسبى لرأس المال البشرى في الدول العربية من خلال تناول عدد من المؤشرات تم استخراج بياناتها من موقع البنك الدولي .

ثانيا : عينة الدراسة .

لقد تم اختيار من الوطن العربي 16 دولة لاتمام هده الدراسة و الحصول على النتائج بغية الوصول الى الاهداف المرجوة وهي كالاتي :

(الجزائر، تونس ، مصر ،السودان ، السعودية ، العراق ، اليمن ، الاردن ، الامارات، لبنان، موريتانيا، عمان، البحرين، فلسطين ،جزر القمر، المغرب) معتمدين في ذلك على البيانات المتغيرات التي تم استخراجها من موقع البنك الدولي وهي :

المتغير التابع :

نصيب الفرد من اجمالي ناتج المحلي (GDPf)

المتغيرات المستقلة:

الاستثمار الاجنبي المباشر (FDIbp)

اجمالي تراكم راس المال الثابت (GFCfp)

عدد السكان (POP)

معدل متوقع العمر عند الميلاد (LEBt)

معامل التكميش من اجمالي الناتج المحلي (التضخم) (INGDP)

المطلب الثاني : متغيرات الدراسة .

إستحدث تقرير التنافسية العربية الصادر عن المعهد العربى للتخطيط عام 2003 مؤشراً مركباً لرأس المال البشري مكوناً من خمس مؤشرات فرعية وهي: معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الجامعي، معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوي، العمر المتوقع عند الميلاد، معدل إنخفاض الأمية لدى الكبار، ونسبة الانفاق العام على التعليم. وقد اعتمد بناء هذا المؤشر المركب على إعطاء اوزان نسبية متساوية لهذه المؤشرات الخمس، وتم حساب قيمة هذا المؤشر في 16 دولة عربية هي: مصر ، البحرين، الكويت، قطر، الأردن، لبنان، السعودية، تونس، الجزائر، الإمارات، عمان، سوريا، المغرب، اليمن، السودان وموريتانيا، بالإضافة إلى 3 دول غير عربية هي: تركيا، كوريا، وماليزيا . وقد تراوحت قيم هذا المؤشر بين 2.084، و0.814، وتم تقسيم الدول إلى ثلاث مجموعات [1].

[1]لمزيد من التفاصيل :- المعهد العربى للتخطيط **, تقرير التنافسية العربية 2003** , (الكويت : المعهد العربى للتخطيط , 2003) .

وقد طور تقرير التنافسية العربية لعام 2006 هذا المؤشر المركب لراس المال البشري وأصبح يتكون من أحد عشر متغيراً، حيث تناولت الصحة ثلاثة متغيرات وهي: الانفاق على الصحة كنسبة من دخل الفرد، الانفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، معدل توقع الحياة عند الميلاد. في حين احتوى مؤشر رصيد رأس المال البشري على متغيرين أساسين وهما: معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين (15 سنة فما فوق)، ومعرفة القراءة والكتابة لدى الشباب (15–24 سنة)، بينما احتوى مؤشر تكوين رأس المال البشري وعدالته سته متغيرات وهي: الانفاق العام على التعليم كنسبة من (GDP)، ونسبة الإناث إلى الذكور في مراحل التعليم الابتدائية والثانوية، ومعدل القيد الثانوي الكلي، ومعدل القيد الثانوي الكلي للإناث، ومعدل القيد الجامعي الكلي، ومعدل القيد الجامعي الكلي للإناث. وقد اعتمد بناء هذا المؤشر المركب على إعطاء أوزان متساوية لهذه المتغيرات، وتم حساب هذا المؤشر في 24 دولة على مستوى العالم منهم سبعة دول أفريقية وهم: مصر، السودان، تونس، المغرب، الجزائر، جنوب أفريقيا، وموريتانيا. وبالإضافة إلى هذه المحاولة، توجد محاولات متعددة لقياس رأس المال البشري اعتمدت غالبيتها على مؤشرات تفصيلية ، إلا أنه يمكن التمييز بين **اتجاهين رئيسين** دارت حولهما أغلب هذه المحاولات : **الاتجاه الأول** يركز على قياس إجمالي رأس المال البشري المتاح في المجتمع في لحظة زمنية معينة، في حين يعتمد الاتجاه **الثاني** على تتبع المراحل المختلفة للمنظومة الدنياميكية التي تؤدي إلى تكوين واستخدام رأس المال البشري، أي أنه يركز ليس فقط على قياس الرصيد المتاح لرأس المال البشري وعملية تكوينه، ولكن أيضاً على مدى الاستفادة من هذا الرصيد المتراكم . ولعل أهمية هذا التوجه تتزايد في حالة البلدان النامية التي تعاني من مظاهر متعددة للهدر في رأس المال البشري مثل تفاقم مشكلة البطالة بين المتعلمين وهجرة الكفاءات[1].

ومن هذا المنطلق تم اختيار المتغيرات التالية :

اولا: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDPf) .

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي(GDPf)هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد ضرائب على المنتجات وناقص إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أي خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية، البيانات بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي.

[1] Joe Ruggenia and Zhen He , " **Gender Dimension of Human Capital in Canada** ", paper Presented at the Annual Conference of the Atlanteic Canada Economics Associational , (Charlestown : ACEA , Oct -2003) .

ثانيا : الاستثمار الأجنبي المباشر(FDIbp):

الاستثمار الأجنبي المباشرFDIbp هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

ثالثا: اجمالي تراكم راس المال الثابت (GFCfp)

يتكون إجمالي تكوين رأس المال (GFCfp) (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا) من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات. وتشمل الأصول الثابتة تحسينات الأراضي (بناء الأسوار، والخنادق، وقنوات تصريف المياه، وهلم جرا)؛ ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. والمخزونات هي مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، و"العمل الجاري تنفيذه". وطبقا لنظام الحسابات القومية لعام 1993، فإن صافي اقتناء النفائس يندرج أيضا ضمن تكوين رأس المال. والبيانات بالقيمة الحالية للعملة المحلية.

رابعا: معامل التكميش من اجمالي الناتج المحلي التضخم (INGDP)

يشير التضخم كما يقيسه معدل النمو السنوي لمعامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي إلى معدل تغير الأسعار في الاقتصاد ككل. ومعامل التكميش الضمني لإجمالي الناتج المحلي هو نسبة هذا الإجمالي بالأسعار الجارية للعملة المحلية إلى الإجمالي بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.

خامسا : عدد السكان (pop)

يعتمد إجمالي عدد السكان على التعريف الفعلي للسكان، و الدي يشمل جميع المقيمين بغض النظر عن الوضع القانوني أو الجنسية. القيم المعروضة هي تقديرات منتصف العام.

سادسا: اجمالي متوقع العمر عند الميلاد (LEBt)

يشير متوسط العمر المتوقع عند الميلاد إلى عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود إذا ظلت أنماط الوفيات السائدة في وقت ميلاده على ما هي عليه طيلة حياته.

المبحث الثاني : التحليل الوصفي .

المطلب الأول : تحليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (GDPf).

الشكل (1) : يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(GDPf).

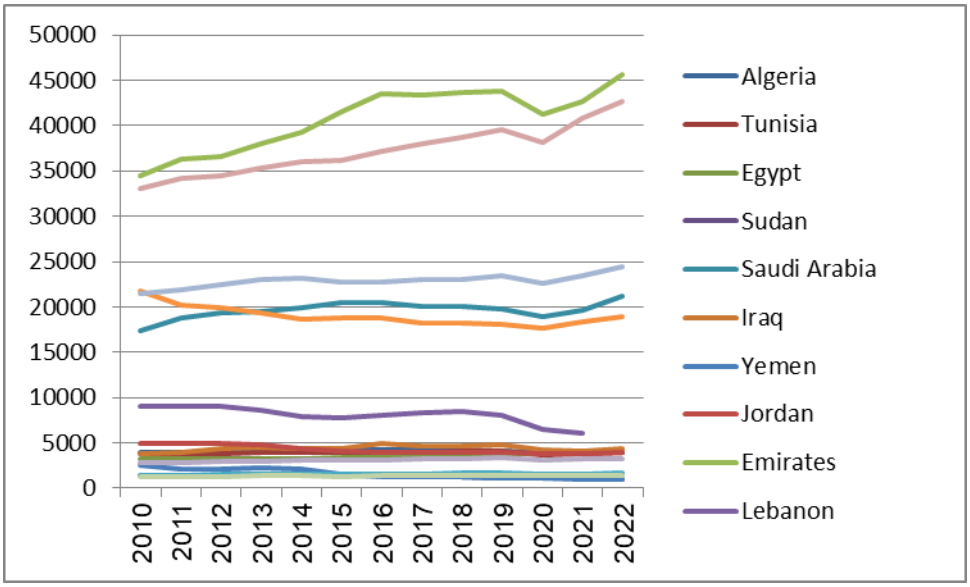

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.10

في الشكل رقم (1)، نلاحظ تقسيم تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل مجموعة من الدول خلال فترة الدراسة إلى :

- **دولتي الامارات و فلسطين:** خلال 9 سنوات (من 2010 الى 2019) شهدت القيمة تطورا ملحوظا من 33048 الى 43785، في العام التالي لوحظ انخفاض القيمة الى ما دون 38176 و 41276، و من عام 2020 الى 2022 ازدادت القيمة مجددا الى حوالي 45698.

- **البحرين، السعودية، عمان:** طوال سنوات الدراسة الاثنا عشر، شهدت قيمة دولتي البحرين والسعودية زيادة تتراوح تقريباً بين 17,366 و 24,395، بينما شهدت دولة عمان انخفاضاً في قيمتها خلال نفس الفترة.

- **لبنان، الأردن، المغرب، تونس، الجزائر، اليمن و باقي الدول:** خلال السنوات الاثني عشر من الدراسة، كانت القيمة مستقرة نسبياً في معظم الدول، حيث تراوحت بين 1295 و 3891. ومع ذلك، شهدت دولة لبنان تناقصاً ملحوظاً في قيمتها، حيث انخفضت من 9037 إلى 6017.

المطلب الثاني : تحليل متغير عدد السكان (Population)

الشكل (02):يمثل متغير عدد السكان (Population)

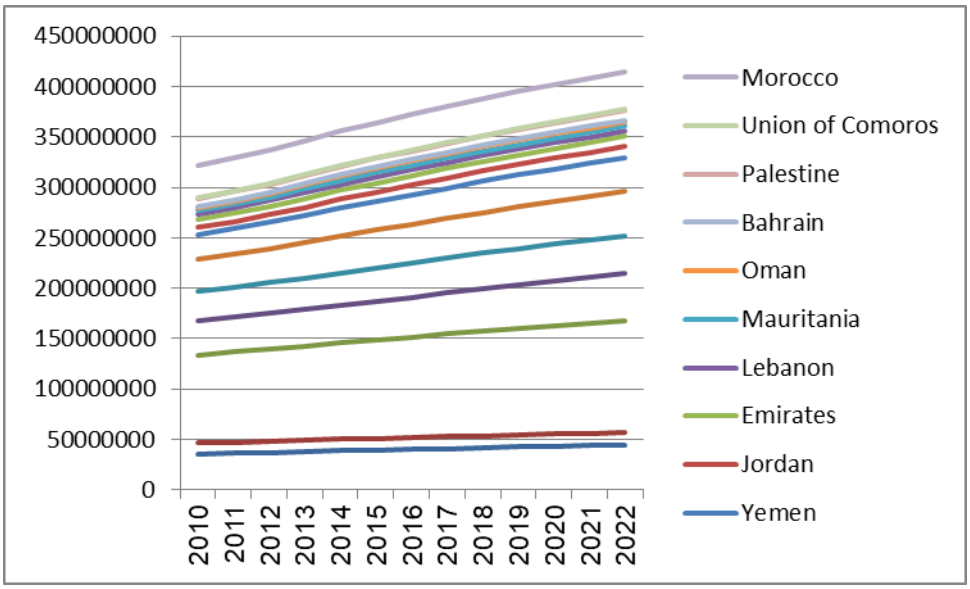

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.10

الشكل رقم (2) يوضح لنا تطور عدد السكان للدول المدرجة في الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2022 :

- **الجزائر، تونس:** بين عامي 2010 و 2022، تراوح إجمالي عدد السكان في الدولتين ما بين 10,895,063 و 44,903,225 نسمة، وفقاً لفترة الدراسة.

- **مصر، السودان، السعودية، العراق، المغرب:** في عام 2010، كان عدد سكان مصر يبلغ 89,200,054 نسمة، في حين بلغ عدد سكان السودان 33,739,933 نسمة، وكان عدد سكان المملكة العربية السعودية

29,411,929 نسمة، وفي العراق كان عدد السكان 31,264,875 نسمة، وفي المغرب كان عدد السكان 32,464,865 نسمة. بحلول عام 2022، ارتفع عدد سكان مصر إلى 110,990,103 نسمة، وفي السودان إلى 46,874,204 نسمة، وفي المملكة العربية السعودية إلى 36,408,820 نسمة، وفي العراق إلى 44,496,122 نسمة، وفي المغرب إلى 37,457,971 نسمة.

– في حين معظم الدول المتبقية كان اجمالي عدد سكانها ما بين 656024 نسمة عام 2010 ، و 9557500 نسمة في سنة 2022 وفقاً لفترة الدراسة.

المطلب الثالث : تحليل اجمالي متوقع العمر عند الميلاد (LEBt)

شكل(03) :يمثل **تحليل اجمالي متوقع العمر عند الميلاد (LEBt)**

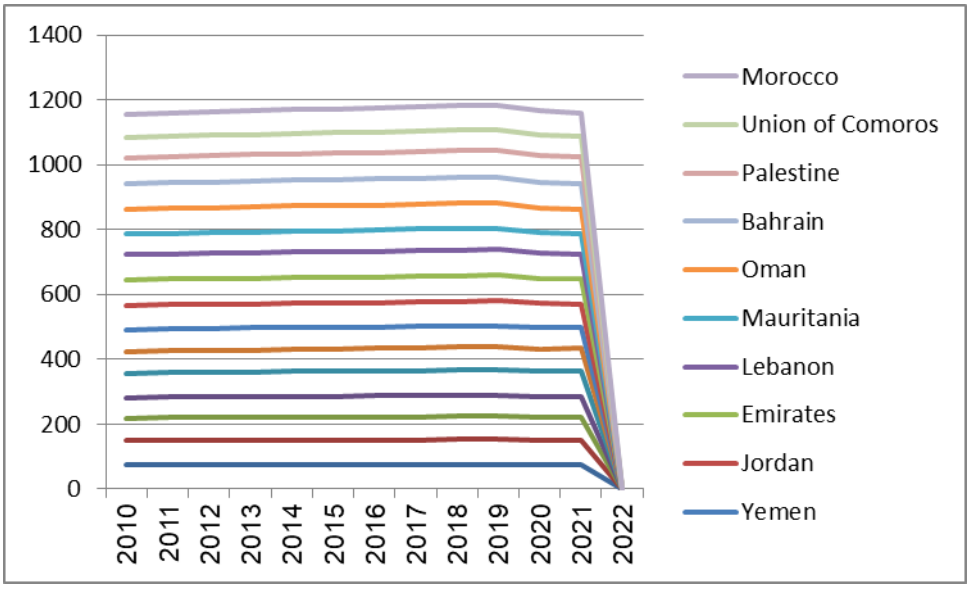

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.10

يوضح لنا الشكل رقم (3) تطور متوسط العمر المتوقع عند الميلاد طيلة فترة الدراسة من سنة 2010 الى سنة 2022 :

– خلال الفترة من عام 2010 إلى 2021، كان متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في أغلب الدول يتراوح بين 69 و 78 سنة، باستثناء السودان، اليمن، موريتانيا، وجزر القمر حيث كان يتراوح بين 61 و 65 سنة أقل من الدول الأخرى. في المقابل، كان اجمالي العمر المتوقع في فلسطين، البحرين، والإمارات يتراوح بين 79 و 83 سنة

تقريباً، مما يجعلها تتمتع بأعلى متوسط عمر متوقع. (سبب عدم وجود سنة 2022، لا يوجد احصائيات (LEBt) في هذه السنة).

المبحث الثالث: الدراسة القياسية .

المطلب الاول : تقدير نمادج بانل الثلاثة

- الارتباطات:

الجدول رقم (3) : الارتباطات

	GDPf	FDIbp	GFCfp	INGDP	POP	LEBt
GDPf	1					
FDIbp	0.5735	1				
GFCfp	0.4585	0.4376	1			
INGDP	−0.2053	0.1724	−0.1606	1		
POP	−0.3422	0.0631	0.2779	0.1540	1	
LEBt	0.7450	0.3628	0.3975	−0.2219	−0.2091	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17.1

من خلال الجدول رقم (3) المتعلق بالارتباطات نلاحظ وجود ارتباط طردي متوسط بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPf) ومتغير الاستثمار الأجنبي المباشر(FDIbp) ، وجود ارتباط طردي متوسط بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPf) ومتغير إجمالي تراكم رأس المال الثابت (GFCfp)، وجود ارتباط عكسي ضعيف بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPf) ومتغير التضخمINGDP، وجود ارتباط عكسي ضعيف بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDPf) ومتغير عدد السكان(POP)، وجود

ارتباط طردي قوي بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(GDPf) ومتغير العمر المتوقع عند الميلاد (LEBt).

- تقدير نماذج بانل الثلاثة:

أولا : نموذج الانحدار التجميعي:

الجدول رقم (4) : تقدير نموذج الانحدار التجميعي

المتغير التابع GDPf		
المتغيرات التفسيرية	**نموذج الانحدار التجميعي**	
الثابت	-58576.57	0.000
FDIbp	8.11e-07	0.000
GFCfp	5.37e-08	0.000
INGDP	-43.72669	0.036
POP	-0.0001556	0.000
LEBt	945.5749	0.000
عدد المشاهدات	177	
معامل التحديد	0.7568	
قيمة F وWald	106.42	
المعنوية	0.000	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17.1

نموذج الانحدار التجميعي: نلاحظ ان النموذج معنوي وبالتالي مقبول احصائيا حيث وجدنا أن قيمة فيشر تساوي 106.42 وذات دلالة معنوية 0.000 ومعامل تحديد بلغ 0.7568، أما بالنسبة لمعلمات النموذج فوجدنا كل المتغيرات التفسيرية معنوية حيث جاءت كالتالي: الاستثمار الأجنبي المباشر حيث معامله يساوي 8.11e-07 بمعنوية 0.000، إجمالي تراكم رأس المال معامله 5.37e-08 بمعنوية 0.000، التضخم معامله 43.72669- بمعنوية 0.036، إجمالي السكان معامله 0.0001556- بمعنوية 0.000، العمر المتوقع عند الميلاد معامله 945.5749 بمعنوية 0.000.

ثانيا: نموذج الأثار الثابتة .

الجدول رقم (5) : تقدير نموذج الآثار الثابتة

المتغير التابع GDPf		
المتغيرات التفسيرية	**نموذج الآثار الثابتة**	
الثابت	13648.76-	0.041
FDIbp	9.72e-08	0.000
GFCfp	2.11e-08	0.005
INGDP	6.189489-	0.132
POP	0.0000297-	0.390
LEBt	337.0509	0.000
عدد المشاهدات	177	
معامل التحديد	0.7152	
قيمة F وWald	9.64	

المعنوية	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17.1

نموذج الآثار الثابتة: نلاحظ ان النموذج معنوي وبالتالي مقبول احصائيا حيث وجدنا أن قيمة فيشر تساوي 9.64 وذات دلالة معنوية 0.000 ومعامل تحديد بلغ 0.7152، أما بالنسبة لمعلمات النموذج فوجدنا أن أغلب المتغيرات التفسيرية معنوية: الاستثمار الأجنبي المباشر حيث معامله يساوي 9.72e-08 بمعنوية 0.000، إجمالي تراكم رأس المال معامله 2.11e-08 بمعنوية 0.005، التضخم معامله 6.189489- بمعنوية 0.132، إجمالي السكان معامله 0.0000297- بمعنوية 0.390، العمر المتوقع عند الميلاد معامله 337.0509 بمعنوية 0.000.

ثالثا: نموذج الأثار العشوائية

جدول رقم (6): تقدير نموذج الأثار العشوائية

المتغير التابع GDPf		
المتغيرات التفسيرية	**نموذج الآثار العشوائية**	
الثابت		
FDIbp	-23416.46	0.001
GFCfp	2.43e-08	0.000
INGDP	7.65e-09	0.001
POP	4.307665	0.318
LEBt	0.0000724	0.023
عدد المشاهدات	476.0272	0.000
معامل التحديد	177	
قيمة F وWald	0.7081	
المعنوية	64.69	
المتغيرات التفسيرية	0.000	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17.1

نموذج الآثار العشوائية: نلاحظ ان النموذج معنوي وبالتالي مقبول احصائيا حيث وجدنا أن قيمة فيشر تساوي 64.69 وذات دلالة معنوية 0.000 ومعامل تحديد بلغ 0.7081، أما بالنسبة لمعلمات النموذج فوجدنا أن أغلب المتغيرات التفسيرية معنوية: الاستثمار الأجنبي المباشر حيث معامله يساوي 2.43e-08 بمعنوية 0.000، إجمالي تراكم رأس المال معامله 7.65e-09 بمعنوية 0.001، التضخم معامله 4.307665 بمعنوية 0.318، إجمالي السكان معامله 0.0000724 بمعنوية 0.023، العمر المتوقع عند الميلاد معامله 476.0272 بمعنوية 0.000.

- المفاضلة بين النماذج الثلاثة المقدرة:

- اختبار التجميعية (Poolability test) **بين PRM وFEM:** في هذا الاختبار نقوم بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الاثار الثابتة لتحديد أي النمودجين أفضل من خلال اختبار F

(CHOW test)اما بالنسبة لفرضيات النموذج فهي كالتالي:

PRM أفضل **H_0**

FEM أفضل **H1**

الجدول رقم (7): اختبار F

قيمة F	معنوية الاختبار
423.14	**0.0000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17.1

بما أن الاختيار الموجود في الجدول رقم (7) معنوي فنرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها أن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

– **اختبار التجميعية** (Poolability test) بين PRM و**REM**: في هذا الاختبار نقوم بالمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الآثار العشوائية لتحديد أس النموذجين أفضل من خلال اختبار Breusch and Pagan، أما بالنسبة لفرضيات النموذج فهي كالتالي:

H_0 أفضل **PRM**

H1 أفضل **REM**

الجدول رقم (8): اختبار chibar2

قيمة chibar2	معنوية الاختبار
568.40	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17.1

بما أن الاختيار الموجود في الجدول رقم (8) معنوي فنرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها أن نموذج التأثيرات العشوائية أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

– **اختبار التجميعية (Poolability test) بين FEM و REM:** في هذا الاختبار نقوم بالمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة ونموذج الآثار العشوائية لتحديد أي النموذجين أفضل من خلال اختبار **Hausman test**، أما بالنسبة لفرضيات النموذج فهي كالتالي:

H_0 أفضل **REM**

H1 أفضل **FEM**

الجدول رقم (9): اختبار Hausman test

قيمة chi2	معنوية الاختبار
37.97	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17.1

بما أن الاختيار الموجود في الجدول رقم (9) معنوي فنرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها أن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل من نموذج الآثار العشوائية.

المطلب الثاني : مشاكل القياس .

الجدول رقم (10): اختبار ثبات التباين

قيمة Wald chi2	معنوية الاختبار
350042.70	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17.1

من قيمة المعنوية للاختبار نلاحظ أن الاختبار معنوي وبالتالي وجود مشكلة عدم ثبات التباين في البيانات محل الدراسة.

- اختبار الارتباط الذاتي: Wooldridge test

الجدول رقم (11): اختبار الارتباط الذاتي

قيمة F	معنوية الاختبار
14.793	0.0018

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17.1

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان الاختبار معنوي، ومنه نستنتج أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

- **اختبار التوزيع الطبيعي:**

الجدول رقم (12): اختبار التوزيع الطبيعي

قيمة chi2	معنوية الاختبار
2336.960	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17.1

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان الاختبار معنوي، ومنه نستنتج أن النموذج يعاني من مشكلة غياب التوزيع الطبيعي.

- **تقدير نموذج الدراسة:** من خلال الاختبارات السابقة والنتائج المتحصل عليها وجدنا بأن أفضل نموذج لتقدير نموذج الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة، إلا أنه يعاني من ثلاثة مشاكل المشكلة الأولى تتمثل في عدم ثبات التباين والثانية مشكلة الارتباط الذاتي والمشكلة الثالثة غياب التوزيع الطبيعي، وعليه نستخدم طريقة **Robust** والتي ستساعد في تصحيح النموذج والتي جاءت صيغته كالتالي:

الجدول رقم(13): نموذج التأثيرات الثابتة بطريقة robust

المتغير التابع GDPf				
المتغيرات المستقلة	معنوية المعلمات			
معاملات المتغيرات المستقلة	قيمة t	قيمة المعنوية		
FDIbp	$9.72^{e}-08$	1.94	0.072	غير معنوي
GFCfp	$2.11^{e}-08$	1.71	0.108	غير معنوي
INGDP	-6.189489	-2.44	0.028	معنوي
POP	-0.0000297	-1.44	0.171	غير معنوي

LEBt	337.0509	2.66	0.018	معنوي
C	−13648.76	−1.47	0.163	غير معنوي
معامل التحديد	0.7152			نموذج غير معنوي
قيمة F	2.07			
القيمة المعنوية	0.1256			

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج STATA 17.1

ومن خلال الجدول السابق نستخرج معادلة النموذج الممثل للآثار الثابتة كما يلي:

$$GDPf = -13648.76 + 9.72e-08FDIbp + 2.11e-08GFCfp - 6.189489INGDP - 0.0000297POP + 337.0509LEBt$$

المطلب الثالث: مناقشة النتائج

من خلال ما سبق تم التوصل الى النتائج التالية:

– وجود أثر موجب غير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر(FDIbp) على النمو الاقتصادي، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، وقد يعود ذلك لكون الاستثمارات الأجنبية موجهة نحو قطاعات ذات إنتاجية منخفضة وغير متوافقة مع الأولويات التنموية، أو قد تعاني هذه الدول من قيود على البنية التحتية والموارد البشرية المؤهلة، أو من اختلالات هيكلية في اقتصاداتها، كما قد يكون الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمارات غير مواتي، أو قد تكون هناك تسرب للمنافع الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج.

– وجود أثر موجب غير معنوي لإجمالي تراكم رأس المال الثابت(GFCfp) على النمو الاقتصادي، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وقد يعود ذلك إلى وجود تحديات في نوعية الاستثمارات وكفاءة استخدام رأس المال في هذه الدول، فالاستثمارات قد لا تكون موجهة بالشكل الأمثل لدعم النمو الاقتصادي، وقد تكون هناك قيود على قدرة هذه الدول على تحويل الاستثمارات إلى نمو ملموس، مثل: ضعف البنية التحتية أو محدودية رأس المال البشري المؤهل، كما قد يعكس هذا الأثر وجود اختلالات هيكلية في هذه الاقتصادات، كالاعتماد المفرط على قطاعات محددة أو عدم التنويع الاقتصادي.

– وجود أثر سالب غير معنوي للتضخم(INGDP) على النمو الاقتصادي، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وقد يفسر ذلك بوجود مستوى التضخم في هذه الدول منخفضا وضمن معدلات مقبولة لا تؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي والاستثمارات، كما قد تكون هناك آليات تعويضية لامتصاص آثار التضخم مثل: ربط الأجور والرواتب بمعدل التضخم مما يخفف من تأثيره على الطلب الكلي، وقد تتمتع هذه الاقتصادات بقدر كبير من المرونة والقدرة على التكيف مع ارتفاع معدلات التضخم، مما يحد من آثاره السلبية على النمو، بالإضافة الى أن هناك عوامل أخرى ذات تأثير أقوى على النمو الاقتصادي، كالاستثمارات والإنفاق الحكومي والإنتاجية، مما يقلل من أهمية التضخم كعامل مؤثر.

– وجود أثر سالب غير معنوي لعدد السكان (POP) على النمو الاقتصادي، وهذا لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية وقد يعود ذلك إلى عدة عوامل أولا: إذا كان هناك هيكل سكاني مواتي مع نسبة عالية من السكان في سن العمل فقد يخفف ذلك من الأثر السلبي لحجم السكان، ثانيًا: إذا كانت هذه الاقتصادات متنوعة وقادرة على استيعاب الزيادات السكانية فقد يكون لذلك تأثير محايد، ثالثًا: إذا كانت الدول تستثمر بشكل كاف في التنمية

البشرية فقد يؤدي ذلك إلى تعظيم العوائد الاقتصادية من النمو السكاني، رابعًا: إذا كانت السياسات الاقتصادية والتنموية داعمة للنمو فقد تتمكن هذه الدول من امتصاص الزيادات في عدد السكان، وبشكل عام يشير ذلك إلى وجود عوامل أخرى ذات تأثير أقوى على النمو الاقتصادي في هذه الدول.

– وجود أثر موجب معنوي لمعدل العمر المتوقع عند الميلاد (LEBt) على النمو الاقتصادي، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وقد يعكس أهمية الاستثمار في التنمية البشرية والصحة العامة كأحد محركات النمو الاقتصادي، لأن ارتفاع معدل العمر المتوقع يرتبط بالاستثمار في رأس المال البشري وتوفير الخدمات الصحية الأساسية، مما يؤدي إلى رفع إنتاجية العمل وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وقد يوفر "عائدًا ديموغرافيا" من خلال التحول في الهرم السكاني، هذه العوامل مجتمعة تساهم في دعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل في هذه الدول.

خاتمة الفصل :

خلال الفترة من 2010 إلى 2022، تم التوصل إلى عدة نتائج تفيد دور المورد البشري في تحديد النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول العربية. تبيّنت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر وتراكم رأس المال الثابت لهما أثر إيجابي غير معنوي على النمو الاقتصادي، مع احتمالية توجه الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات منخفضة الإنتاجية وعدم التوافق مع الأولويات التنموية ونقص الموارد البشرية. أما التضخم وعدد السكان، فقد وجد أن لهما أثر سلبي غير معنوي على النمو الاقتصادي، مع إمكانية أن يعزى ذلك لمستويات منخفضة من التضخم وهيكل سكاني مواتي. بالنسبة لمعدل العمر المتوقع عند الميلاد، فقد وُجد أن له أثر إيجابي معنوي على النمو الاقتصادي، مما يعكس أهمية الاستثمار في التنمية البشرية والصحة العامة ورفع إنتاجية العمل على المدى الطويل.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة وأهم النتائج:

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على الأثر الإنمائي لرأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية. من اجل ذلك، عرضت الدراسة لأثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الادبيات الاقتصادية، ومن خلال النتائج التي افضت اليها الدراسات التطبيقية التي اضطلعت باختبار وقياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي بالتطبيق على الدول العربية، اضافة الى ذلك، حاولت الدراسة قراءة الوضع النسبي الراهن لرأس المال البشري في الدول العربية بغية تفسير النتائج التي توصلت اليها تلك الدراسات.

لقد توصلت الدراسات السابقة بشكل مباشر إلى ضعف مردودية التعليم في الدول العربية وتدني أثره على النمو الاقتصادي وبشكل غير مباشر إلى وجود هدر في رأس المال البشري في صورة البطالة بين المتعلمين، والتي تفسر تدني أثر التعليم على النمو الاقتصادي.

في إطار دراسة الوضع النسبي الراهن لرأس المال البشري في الدول العربية، عرضت الدراسة لمؤشرات قياس رأس المال البشري. في هذا السياق، وجدت الدراسة اختلاف بين مؤشرات رأس المال البشري التي تعتمد عليها المؤسسات الدولية مثل، معهد التخطيط والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي وبين مؤشرات رأس المال البشري، التي يتم استخدامها في قياس أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدراسات القياسية. هذا الإختلاف يعزو الى طبيعة مفهوم رأس المال البشري كمتغير نظري معقد ذو ابعاد متعددة، حيث:

- لجأت المؤسسات الدولية الى تركيب مؤشر يراعي الأبعاد المختلفة لمفهوم رأس المال البشري مثل التعليم والتدريب والصحة والتوظيف. ورغما عن ذلك، تتميز بعض مؤشرات رأس المال البشري المصدرة، خاصة من قبل البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي بتركيزها ليس فقط على قياس رصيد رأس المال البشري أو قياس مكوناته المختلفة، بل على مدى الاستفادة من رصيد رأس المال البشرى المتاح في توظيف وتطوير وتعزيز التعلم المستمر للقوة العاملة، وعلى الدخل المفقود بسبب فجوات رأس المال البشري، والسرعة التي يمكن من خلالها تحويل هذه الخسائر إلى مكاسب إذا توخت هذه البلدان تنمية عنصر رأس المال البشري.

- يتجه الباحثون نظرا لصعوبة القياس، وحاكمية طبيعة النموذج المستخدم في الدراسات السابقة (عادة نموذج سولو المطور بتقنية **MRW**) الى اختيار مؤشرات الاستثمار في التعليم كممثل للاستثمار في رأس المال البشري، وهو ما يئوول الى اختصار واختزال رأس المال البشري وحصره في نطاق التعليم.

وأخيراً، وجدت الدراسة حالة اتساق وتناغم بين النتائج، التي توصلت اليها الدراسات السابقة من ضآلة مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الدول العربية وبين النتائج المحصل عليها من خلال التحليل والمعالجة الاحصائية للبيانات التي تم تجميعها والخاصة بهذه الدراسة، والذي يوضح ان رأس المال البشري في الدول العربية هو دون التطوير ودون التنمية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- أحمد الكواز ، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشرى ، ورقة بحثية مقدمة الى مشروع البحث الميدانى حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشرى"،(الكويت ، المعهد العربى للتخطيط ، اكتوبر 2000)
- أشرف العربى ، " التنمية البشرية في مصر : الوضع الحالى ، اسبابه ، انعكاساته ، وامكانية تطويره "، رسالة ماجيستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1997) .
- اشرف العربى ، راس المال البشرى في مصر : المفهوم– القياس – الوضع النسبى ، بحوث اقتصادية عربية ،(القاهرة : الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، العدد39، صيف 2007)
- بلنحافي، أمينة ومختاري، فيصل. (2016). " أثر التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية من 1962 إلى 2012"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، عدد02/2016.
- بنتور، المصطفي. (2020). " منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الاشارة الى وضع الدول العربية"، صندوق النقد العربي http://www.amf.org.ae
- تيراب، طارق عبد الله، والمهل، عبد العظيم سليمان. (2015). " تقييم الإنفاق العام على التعليم في الوطن العربي في الفترة (2000–2013) (دراسة مقارنة)"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد(2).
- ثائر أحمد سعدون السمان، شيان عصمت، صيادة عبد الغني سليمان، فاعلية رأس المال البشري في تعزيز أداء الشركات، دراسة تطبيقية لأداء عينة من المدراء في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في الموصل، ورقة بحث مقدمة في المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر للأعمال حول رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأدرنية، الأردن، 22–25 أفريل 2013
- جمال شادي الغرباوي تحت عنوان أثر رأس المال البشري على النمو االقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة إلسالمية، غزة، فلسطين، ،2015
- سام ويلسون، نورد هاوس" علم الإقتصاد" ،مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 2006
- الشعافي، نجيب محمد حمودة والغصين، نواف. (2015). " أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في ليبيا(دراسة تحليلية قياسية)"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد الثامن، العدد(22).

- عبد الباسط، ولد عمري، (2016/2015)، " اسهام التعليم في النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)"، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجزائر.
- على عبد القادر على ، " اسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشرى ، (الكويت : المعهد العربى للتخطيط ، اكتوبر 2001) .
- عليوة، زينب توفيق. (2015). " العلاقة بين حجم الانفاق على التعليم والنمو الاقتصادي مع التطبيق على جمهورية مصر العربية "، المجلة العربية للادارة، المجلد (35)، العدد (2).
- عماد الدين أحمد المصبح ، رأس المال البشرى في سوريا : قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشرى ، ورقة بحثية مقدمة الى ندوة الاقتصاد السورى : رؤية شبابية ، (المزة : المركز الثقافي العربى ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 23 يوليو 2005) .
- عماد الدين أحمد المصبح ، رأس المال البشرى في سوريا : قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشرى ، ورقة بحثية مقدمة الى ندوة الاقتصاد السورى : رؤية شبابية ، (المزة : المركز الثقافي العربى ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 23 يوليو 2005)
- عمر، دينا أحمد. (2013). " نموذج مقترح لقياس أثر حجم الانفاق في قطاع التعليم على النمو الاقتصادي للدول: بالتطبيق على دول عربية مختارة للفترة (1990-2009)"، مركز الدراسات المستقبلية (43).
- عمران، بشراير، "الدراسات القياسية للإختبار نموذج النمو من الداخل مع التطبيق على حالة الجزائر خلال الفترة (1962-2008)"، www.https//www.asjp.cerist.dz .
- الفضيل، عبد الحميد على وأبوفناس، أحمد سعد. (2017). " قياس أثر الاستثمار البشري على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980-2010)"، *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، المجلد(5)، عدد خاص.
- الفضيل، عبد الحميد على وأبوفناس، أحمد سعد. (2017). " قياس أثر الاستثمار البشري على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1980-2010)"، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد(5)، عدد خاص.
- لرفيق، محمد يحيي. (2008). " أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: دراسة تحليلية قياسية" https://search.mandumah.com/record/74664

- المالكي، عبد الله بن محمد، وبن عبيد، أحمد بن سليمان. (2017). " التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية"، مركز دراسات المملكة العربية السعوديةhttp://ksastudies.net.

- محمود، محمد عبد الرحمن صالح. (2015). " الهبة الديموغرافية وهدر رأس المال البشري في مصر: دراسة تحليلية لتحديات التنمية"، عمران، العدد (12).

- المعهد العربى للتخطيط ، تقرير التنافسية العربية 2003 ، (الكويت : المعهد العربى للتخطيط ، 2003)

- المعهد العربى للتخطيط ، تقرير التنافسية العربية 2006 ، 2009 .

- نافز أيوب محمد ، الاهمية التنموية لرأس المال البشرى في الوطن العربى ودور التربية والتعليم فيه ، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد ،44 شتاء ،2010.

- لمزيد من التفاصيل :- المعهد العربى للتخطيط ، **تقرير التنافسية العربية 2003** ، (الكويت : المعهد العربى للتخطيط ، 2003)

المراجع باللغة الأجنبية

- Abdalla، S.، Arabi، K. (2013). "The Impact of Human Capital on Economic Growth: Empirical Evidence from Sudan"، *Research in World Economy*، Vol.4، No.2.

- Adolf Stroom Bergen ،DennisRose and Ganesh Nana ، Review of the Statistical Measurement of Human Capital statistics New Zealand ، (Wellington : SNZ ، Nov 2002)

- Ben .V. Oujimite، ،Building Human Capital for Sustainable Economic Development، Journal of Sustainable Development، vol 4. No 4. ، Aug 2011، p .185،186 .

- Central Bank of Nigeria،. Economic and Financial Review، **Economic Growth and Human Capital Development**، vol.44، no.3، Sep. 2006. p22،23
- Gray S. Becker، ،Human Capital :a Theoretical and Empirical Analysis with Special
- Harry Deinibiteim Mmonimah ، " the Centrality of Human Capital Development to the Attainment of Nigeria vision 202020 Development Program " Journal of Sustainable Development in Africa ، (Clarion : Clarion University of Pennsylvania ، vol .12 ، No5 ، 2010)
- Harry Deinibiteim Mmonimah ، " **the Centrality of Human Capital Development to the Attainment Development Program** " Journal of Sustainable Development in Africa ، (Clarion: : Clarion University of Pennsylvania ، vol .12 ، No5 ، 2010).، p 150
- Jacob Mincer ، " Investment in Human Capital and the Personal Income Distribution ، Journal of Political Economy ، vol 66،NO .4 (Chicago :University of Chicago press ، Aug . 1985)
- Joe Ruggenia and Zhen He ، " Gender Dimension of Human Capital in Canada "، paper Presented at the Annual Conference of the Atlanteic Canada Economics Associational ، (Charlestown : ACEA ، Oct −2003)
- K.K. Ogujiuba and A.O.Adeniyi ، **Economic Growth and Human Capital Development** ،(http :// 129.3.20..411 eps / maci papers /0508.doc .vol44،no.3،sep.2006. p26.27
- Lucas، Robert E “On the Mechanics of Economic Development،” Journal of Monetary Economics، 1988، p 3–42.
- Murat yildizoglu « source de la croissance économique » ، université bordeaux، fichier pdf ،France، 2011، p 16

- R.J .BARRO " Government Spending in a simple model of endogenous growth"، Journal of Political economy، vol 98، n°5،1990، pp. 103-125
- R.Solow « A contribution of the theory of economic growth " ، quarterly journal of economics ، 1956، V°70، p66-68

Reference to Education ،(New York :National Bureau of Economic Research ، 1975).

- Robert J. Barro and Jona – wha lee ، International Data on Educational Attainment : Update and Implications ، Center for International Development at Harvard University (CID) ، working papers. April 2000
- ROMER P. " Increasing Returns and Long Run Growth"، Journal of Political Economy، vol 94، octobre 1986، n°5، pp. 1002-1037
- The Global Capital Report 2017: p5
- The World Bank « where is the Wealth of Nations ? ، Measuring Capital for the 21st centry" ، Washington ، 2005
- Ujunwa Augustine ، **Human Capital Development and Economic Growth**، International Journal of Development Studies ، vol .4،no.3 ، 2009 p8.9.
- UNDP، Human Capital Development Report ، (New York : UNDP) .

_ Joe Ruggenia and Zhen He ، " **Gender Dimension of Human Capital in Canada** "، paper Presented at the Annual Conference of the Atlanteic Canada Economics Associational ، (Charlestown : ACEA ، Oct -2003) .

ملاحق

مخرجات برنامج STATA:

```
import excel "C:\Users\INTEL\Searches\Downloads\la base de donnees.xlsx", sheet("Feuil1") firstrow
clear
```

16)vars, 208 obs(

```
.describ GDPf FDIbp GFCfp INGDP POP LEBt
```

```
Variable      Storage   Display    Value
    name         type    format    label      Variable label
------------------------------------------------------------------------------------------------------
-------------
GDPf            double  %10.0g                GDPf
FDIbp           double  %10.0g                FDIbp
GFCfp           double  %10.0g                GFCfp
INGDP           double  %10.0g                INGDP
POP             long    %10.0g                POP
LEBt            double  %10.0g                LEBt
```

```
.corr GDPf FDIbp GFCfp INGDP POP LEBt
```

)obs=177(

```
     |             GDPf    FDIbp    GFCfp    INGDP      POP     LEBt
-------------------------------------------------------+-------------
        GDPf |   1.0000
       FDIbp |   0.5737   1.0000
       GFCfp |   0.4585   0.4376   1.0000
       INGDP |  -0.2053   0.1724  -0.1606   1.0000
         POP |  -0.3422   0.0631   0.2779   0.1540   1.0000
        LEBt |   0.7450   0.3628   0.3975  -0.2219  -0.2091   1.0000
```

```
.reg GDPf FDIbp GFCfp INGDP POP LEBt
```

```
      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =       177
   ----------------------------------+-------------F(5, 171)       =    106.42
```

```
       Model |  2.1338e+10         5  4.2677e+09   Prob > F        =    0.0000
    Residual |  6.8573e+09       171  40101131.6   R-squared       =    0.7568
   -----------------------------------+-------------Adj R-squared   =    0.7497
       Total |  2.8196e+10       176   160202598   Root MSE        =    6332.5

------------------------------------------------------------------------------
        GDPf | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------------------------------------------------------------+----------
       FDIbp |   8.11e-07   1.03e-07     7.88   0.000     6.08e-07    1.01e-06
       GFCfp |   5.37e-08   1.36e-08     3.96   0.000     2.70e-08    8.05e-08
       INGDP |  -43.72669   20.70834    -2.11   0.036    -84.60359   -2.849789
         POP |  -.0001556   .0000214    -7.26   0.000    -.0001979   -.0001133
        LEBt |   945.5749    95.9161     9.86   0.000     756.2428    1134.907
_       cons |  -58576.57   6978.806    -8.39   0.000    -72352.27   -44800.87
------------------------------------------------------------------------------


 .xtset ind year, yearly


Panel variable: ind (strongly balanced)
 Time variable: year, 2010 to 2022
         Delta: 1 year


 .xtreg GDPf FDIbp GFCfp INGDP POP LEBt, fe


Fixed-effects (within) regression               Number of obs     =        177
Group variable: ind                             Number of groups  =         16

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.2360                                         min =          1
     Between = 0.7133                                         avg =       11.1
     Overall = 0.7152                                         max =         12

                                                F(5,156)          =       9.64
corr(u_i, Xb) = 0.7538                          Prob > F          =     0.0000
```

```
------------------------------------------------------------------------------
        GDPf | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       FDIbp |   9.72e-08   2.29e-08     4.25   0.000     5.20e-08    1.42e-07
       GFCfp |   2.11e-08   7.32e-09     2.88   0.005     6.60e-09    3.55e-08
       INGDP |  -6.189489   4.090863    -1.51   0.132    -14.27012    1.891142
         POP |  -.0000297   .0000345    -0.86   0.390    -.0000979    .0000385
        LEBt |   337.0509   94.77437     3.56   0.000     149.8443    524.2575
_       cons |  -13648.76    6618.86    -2.06   0.041    -26722.91   -574.6034
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  10420.953
     sigma_e |  1026.8771
         rho |  .99038331   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(15, 156) = 423.14                     Prob > F = 0.0000


 .predict IE, upredict IP, u
invalid 'u '
r;(198)


 .predict IE, u
 31)missing values generated(


 .
 .predict IP, u
 31)missing values generated(


 .xtreg GDPf FDIbp GFCfp INGDP POP LEBt, re


Random-effects GLS regression                   Number of obs     =        177
Group variable: ind                             Number of groups  =         16


R-squared:                                      Obs per group:
```

```
     Within  = 0.2298                                         min =          1
     Between = 0.6921                                         avg =       11.1
     Overall = 0.7081                                         max =         12

                                                 Wald chi2(5)      =      64.69
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                       Prob > chi2       =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
        GDPf | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       FDIbp |   1.04e-07   2.43e-08     4.29   0.000     5.66e-08    1.52e-07
       GFCfp |   2.52e-08   7.65e-09     3.29   0.001     1.02e-08    4.02e-08
       INGDP |  -4.302091   4.307665    -1.00   0.318    -12.74496    4.140778
         POP |  -.0000724   .0000318    -2.28   0.023    -.0001347   -.0000101
        LEBt |   476.0272   92.09371     5.17   0.000     295.5268    656.5275
_       cons |  -23416.46   6731.178    -3.48   0.001    -36609.32   -10223.59
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  6307.3728
     sigma_e |  1026.8771
         rho |  .97417867   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------


 .xtreg GDPf FDIbp GFCfp INGDP POP LEBt, re theta


Random-effects GLS regression                    Number of obs     =        177
Group variable: ind                              Number of groups  =         16

R-squared:                                       Obs per group:
     Within  = 0.2298                                         min =          1
     Between = 0.6921                                         avg =       11.1
     Overall = 0.7081                                         max =         12

                                                 Wald chi2(5)      =      64.69
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                       Prob > chi2       =     0.0000
```

```
 ------------------theta-------------------
  min      5%       median        95%      max
0.83930.9531   0.9531     0.9531     0.8393

------------------------------------------------------------------------------
       GDPf | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
------------------------------------------------------------+-----------------
      FDIbp |   1.04e-07   2.43e-08     4.29   0.000     5.66e-08    1.52e-07
      GFCfp |   2.52e-08   7.65e-09     3.29   0.001     1.02e-08    4.02e-08
      INGDP |  -4.302091   4.307665    -1.00   0.318    -12.74496    4.140778
        POP |  -.0000724   .0000318    -2.28   0.023    -.0001347   -.0000101
       LEBt |   476.0272   92.09371     5.17   0.000     295.5268    656.5275
_      cons |  -23416.46   6731.178    -3.48   0.001    -36609.32   -10223.59
------------------------------------------------------------+-----------------
    sigma_u |  6307.3728
    sigma_e |  1026.8771
        rho |  .97417867   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------

 .xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        GDPf[ind,t] = Xb + u[ind] + e[ind,t]

        Estimated results:
       |                        Var     SD = sqrt(Var)
-------------------------------+---------
                    GDPf |   1.60e+08       12657.12
                       e |    1054477       1026.877
                       u |   3.98e+07       6307.373

        Test: Var(u) = 0
```

```
                          chibar2(01) =   568.40
                        Prob > chibar2 =   0.0000

 .xtreg GDPf FDIbp GFCfp INGDP POP LEBt, fe

Fixed-effects (within) regression               Number of obs     =         177
Group variable: ind                             Number of groups  =          16

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.2360                                         min =           1
     Between = 0.7133                                         avg =        11.1
     Overall = 0.7152                                         max =          12

                                                F(5,156)          =        9.64
corr(u_i, Xb) = 0.7538                          Prob > F          =      0.0000

------------------------------------------------------------------------------
        GDPf | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       FDIbp |   9.72e-08   2.29e-08     4.25   0.000     5.20e-08    1.42e-07
       GFCfp |   2.11e-08   7.32e-09     2.88   0.005     6.60e-09    3.55e-08
       INGDP |  -6.189489   4.090863    -1.51   0.132    -14.27012    1.891142
         POP |  -.0000297   .0000345    -0.86   0.390    -.0000979    .0000385
        LEBt |   337.0509   94.77437     3.56   0.000     149.8443    524.2575
_       cons |  -13648.76    6618.86    -2.06   0.041    -26722.91   -574.6034
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  10420.953
     sigma_e |  1026.8771
         rho |  .99038331   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(15, 156) = 423.14                     Prob > F = 0.0000

 .estimate store fe
```

```
 .xtreg GDPf FDIbp GFCfp INGDP POP LEBt, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =        177
Group variable: ind                             Number of groups  =         16

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.2298                                         min =          1
     Between = 0.6921                                         avg =       11.1
     Overall = 0.7081                                         max =         12

                                                Wald chi2(5)      =      64.69
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2       =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
        GDPf | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       FDIbp |   1.04e-07   2.43e-08     4.29   0.000     5.66e-08    1.52e-07
       GFCfp |   2.52e-08   7.65e-09     3.29   0.001     1.02e-08    4.02e-08
       INGDP |  -4.302091   4.307665    -1.00   0.318    -12.74496    4.140778
         POP |  -.0000724   .0000318    -2.28   0.023    -.0001347   -.0000101
        LEBt |   476.0272   92.09371     5.17   0.000     295.5268    656.5275
_       cons |  -23416.46   6731.178    -3.48   0.001    -36609.32   -10223.59
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  6307.3728
     sigma_e |  1026.8771
         rho |  .97417867   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------

 .estimate store re

 .hausman fe re

Note: the rank of the differenced variance matrix (2) does not equal the number of coefficients being
tested;(5)
```

be sure this is what you expect, or there may be problems computing the test. Examine the output of your

estimators for anything unexpected and possibly consider scaling your variables so that the coefficients

are on a similar scale.

```
 ----                 Coefficients----
      |             (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
      |              fe           re         Difference       Std. err.
-------------------------------------------------------------------------------
       FDIbp |    9.72e-08     1.04e-07       -6.91e-09.
       GFCfp |    2.11e-08     2.52e-08       -4.12e-09.
       INGDP |   -6.189489    -4.302091       -1.887397.
         POP |   -.0000297    -.0000724        .0000427        .0000135
        LEBt |    337.0509     476.0272       -138.9763        22.38145
-------------------------------------------------------------------------------
                           b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
            B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(2) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
37.97  =
Prob > chi2 = 0.0000
)V_b-V_B is not positive definite(
Cross-sectional time-series FGLS regression


Coefficients:  generalized least squares
Panels:        heteroskedastic
Correlation:   no autocorrelation


Estimated covariances      =        16          Number of obs     =        177
Estimated autocorrelations =         0          Number of groups  =         16
Estimated coefficients     =        14          Obs per group:
                                                              min =          1
```

```
                                                              avg =    11.0625
                                                              max =         12
                                                Wald chi2(14)     =  350042.70
Log likelihood             = -13646.81          Prob > chi2       =     0.0000

------------------------------------------------------------------------------
        GDPf | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       FDIbp |          0  (omitted)
       GFCfp |   4.82e-07   5.30e-18  9.1e+10   0.000     4.82e-07    4.82e-07
       INGDP |          0  (omitted)
         POP |          0  (omitted)
        LEBt |          0  (omitted)
|
         ind|
581.8945-   712.2661-    0.000   19.46-   33.25869   647.0803-  |  2
21866-      23000.54-    0.000   77.51-   289.4297   22433.27-  |  3
8483.453-   12064.43-    0.000   11.25-   913.5309   10273.94-  |  4
63292.44-   64233.73-    0.000   265.54-  240.1294   63763.08-  |  5
8197.687-   9016.837-    0.000   41.19-   208.9706   8607.262-  |  6
413.8261    135.6775     0.000   3.87     70.9576    274.7518   |  7
)  0          |  8          omitted(
3741.406    208.2351     0.028   2.19     901.3357   1974.821   |  9
3810.741    3141.991     0.000   20.38    170.6026   3476.366   |  10
470.5631    428.9913     0.000   42.41    10.60524   449.7772   |  11
7067.763    5530.932     0.000   16.07    392.056    6299.348   |  12
19057.67    18533.8      0.000   140.64   133.6428   18795.74   |  13
3694.263    2363.063     0.000   8.92     339.5981   3028.663   |  14
1280.361    1266.538     0.000   361.15   3.526117   1273.449   |  15
11416.43-   11547.15-    0.000   344.30-  33.34789   11481.79-  |  16
|
_       cons |          0  (omitted)
------------------------------------------------------------------------------
```

```
 .xtserial GDPf FDIbp GFCfp INGDP POP LEBt


Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first-order autocorrelation
    F(  1,      14) =     14.793
           Prob > F =      0.0018


 .mvtest normality GDPf FDIbp GFCfp INGDP POP LEBt


Test for multivariate normality

    Doornik-Hansen                 chi2(12) = 2336.960   Prob>chi2 =  0.0000


 .sktest GDPf FDIbp GFCfp INGDP POP LEBt


Skewness and kurtosis tests for normality
 -----                                                       Joint test-----
    Variable |       Obs   Pr(skewness)   Pr(kurtosis)   Adj chi2(2)  Prob>chi2
-------------+-----------------------------------------------------+-------------
        GDPf |       207         0.0000         0.1583         32.60     0.0000
       FDIbp |       205         0.0000         0.0000         63.19     0.0000
       GFCfp |       186         0.0000         0.0000         52.67     0.0000
       INGDP |       203         0.0000         0.0000        183.38     0.0000
         POP |       208         0.0000         0.0000         59.36     0.0000
        LEBt |       192         0.0333         0.0000         41.46     0.0000


 .xtreg GDPf FDIbp GFCfp INGDP POP LEBt, fe vce(robust)


Fixed-effects (within) regression               Number of obs     =        177
Group variable: ind                             Number of groups  =         16

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.2360                                         min =          1
     Between = 0.7133                                         avg =       11.1
```

```
     Overall = 0.7152                                        max =         12

                                             F(5,15)           =       2.07
corr(u_i, Xb) = 0.7538                       Prob > F          =     0.1256

)                                  Std. err. adjusted for 16 clusters in ind(
------------------------------------------------------------------------------
               |               Robust
        GDPf | Coefficient  std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       FDIbp |   9.72e-08   5.01e-08     1.94   0.072    -9.64e-09    2.04e-07
       GFCfp |   2.11e-08   1.23e-08     1.71   0.108    -5.24e-09    4.74e-08
       INGDP |  -6.189489   2.539516    -2.44   0.028    -11.60234   -.7766379
         POP |  -.0000297   .0000207    -1.44   0.171    -.0000738    .0000143
        LEBt |   337.0509   126.8142     2.66   0.018     66.75291    607.3489
_       cons |  -13648.76   9300.049    -1.47   0.163    -33471.34    6173.829
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  10420.953
     sigma_e |  1026.8771
         rho |  .99038331   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

الشكل (1) : يمثل **نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDPf.**

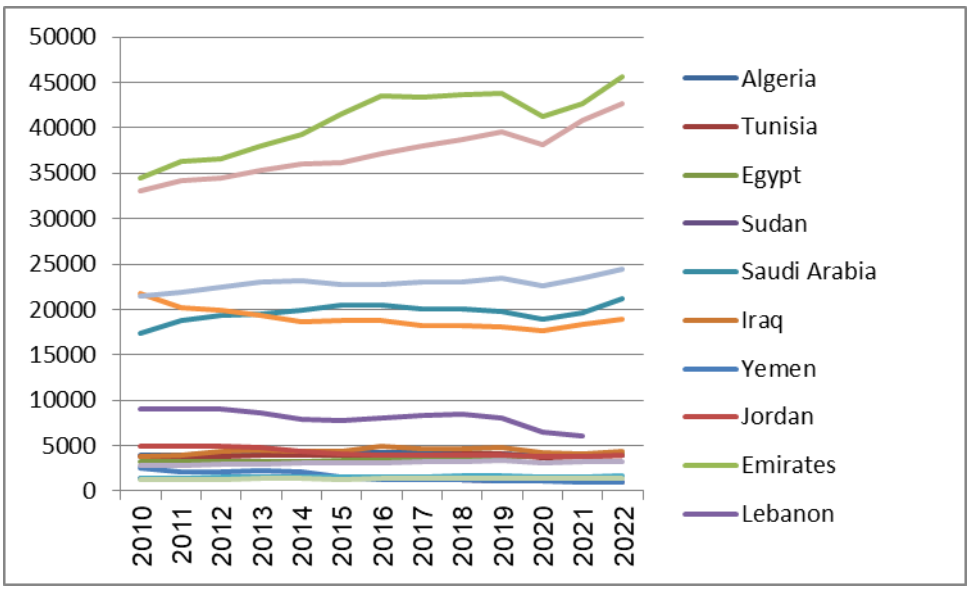

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.10

الشكل (02):يمثل متغير عدد السكان Population

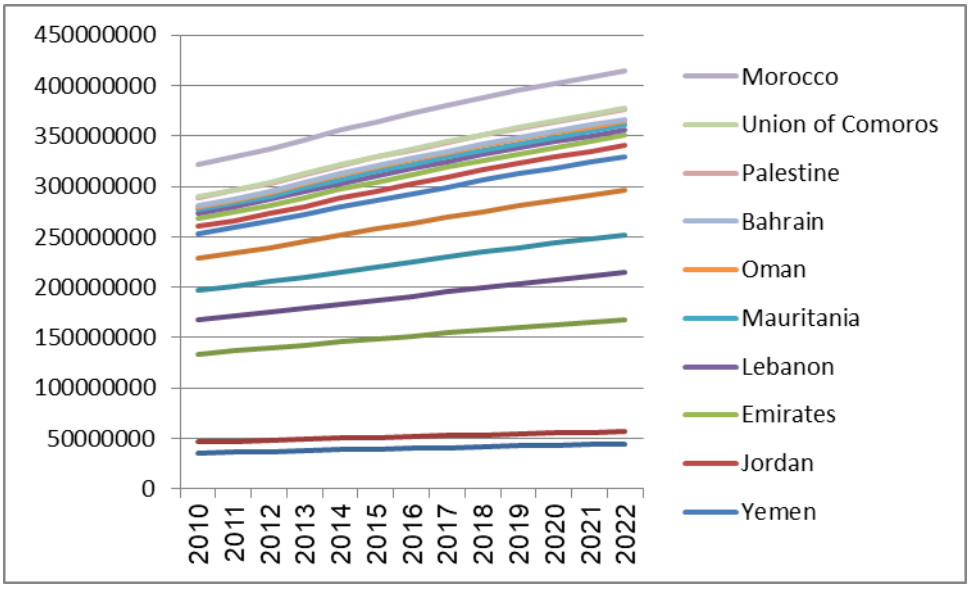

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.10

شكل(03) :يمثل **تحليل اجمالي متوقع العمر عند الميلادLEBt**

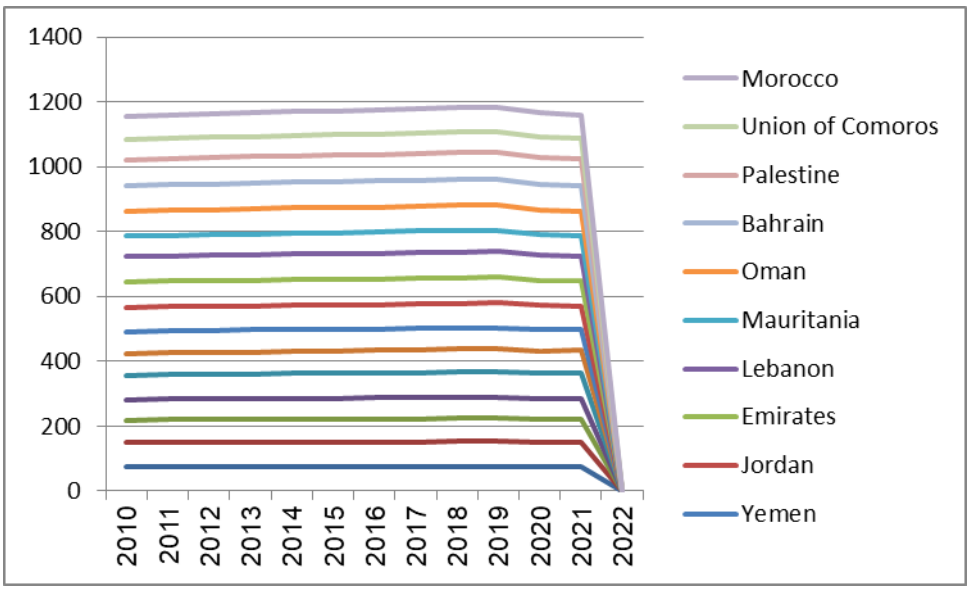

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel.10

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع وقياس تأثير جودة ونوعية رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الدول العربية، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تتطلع اليها شعوب هذه الدول. وخلصت الدراسة من خلال جوانبها النظرية والتطبيقية إلى ضآلة وتدني مساهمة العنصر البشري في عملية النمو ووجود هدر في الموارد البشرية العربية، حيث لا يتم استخدام الموارد و الامكانيات البشرية بشكل أمثل. الأمر الذي يمكن تفسيره في المقام الأول بتدني نسب الانفاق على التعليم في الدول العربية مقارنة بغيرها من الدول النامية، إضافة إلى عدم إستخدام هذا الإنفاق بشكل أمثل، وثانيا إلى عدم ملائمة مخرجات التعليم العالي لحاجات ومتطلبات سوق العمل في الدول العربية، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى ضعف مساهمة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الدول العربية، رأس المال البشري.

Résumé

Cette étude vise à suivre et mesurer l'impact de la qualité du capital humain sur la croissance économique dans les pays arabes، contribuant ainsi à réaliser le développement économique auquel aspirent les peuples de ces pays. À travers ses aspects théoriques et appliqués، l'étude conclut que la contribution de l'élément humain au processus de croissance est insignifiante et faible، et qu'il y a un gaspillage des ressources humaines arabes، car les ressources et les capacités humaines ne sont pas utilisées de manière optimale. Ce qui s'explique principalement par les faibles taux de dépenses d'éducation dans les pays arabes par rapport aux autres pays en développement، outre le manque d'utilisation optimale de ces dépenses، et deuxièmement par l'incompatibilité des résultats de l'enseignement supérieur avec les besoins et les exigences du monde. marché du travail dans les pays arabes، ce qui conduit finalement à la faible contribution du capital humain à la croissance économique dans les pays arabes.

Mots clés : croissance économique، pays arabes، capital humain.